

مدى أفضلية مقياس الأداء البديل غير المتواافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً
(Non-GAAP) في التنبؤ والتقييم والاستمرارية مقارنة بمقاييس صافي الدخل
دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

الدكتور
محمد عبد السلام الركابي
Dr/ Mhamed Abd Elsalam Elrakaiby
مدرس بقسم المحاسبة - جامعة دمنهور

الملخص :

يستهدف البحث دراسة واختبار مدى أفضلية مقياس الأداء البديل غير المتواافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً Non-GAAP عن صافي الدخل ، وذلك من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية وصافي الدخل المستقبلي ، والإستمرارية.

ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠ . وقد بلغت العينة النهائية للدراسة ١٣٥ شركة بإجمالي عدد مشاهدات ٥٣١ مشاهدة سنوية.

وقد توصلت الدراسة إلى أفضلية مقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية بصفي الدخل المستقبلي ، والإستمرارية. إلا أن نتائج الدراسة أظهرت أفضلية صافي الدخل عن مقياس الأداء البديل Non-GAAP من حيث المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: مقياس الأداء البديل Non-GAAP، صافي الدخل، المقدرة التقييمية، المقدرة التنبؤية، الإستمرارية.

The extent of the superiority of the alternative performance measure that is not compatible with generally accepted accounting principles (Non-GAAP) in forecasting, evaluation, and continuity compared to the net income measure - evidence from companies listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The research aimed to study and test the superiority of an alternative performance measure that is not compatible with generally accepted accounting principles (Non-GAAP) over net income, in terms of: Evaluation ability, predictive ability of future operating cash flows, future net income, and continuity.

To achieve the research goal and test its hypotheses, an applied study was conducted on a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange in the period from 2016 to 2020. The final sample of the study amounted to 135 companies, with a total number of 531 annual observations.

The study concluded that the non-GAAP alternative performance measure is superior to net income in terms of: Valuation ability, predictive ability of future net income, and continuity. However, the results of the study showed the superiority of net income over the alternative non-GAAP performance measure in terms of predictive ability of future operating cash flows.

Keywords: Non-GAAP Alternative performance measure, Net income, Evaluative ability, Predictive ability, Continuity.

١ - مقدمة البحث

الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (2018) هو توصيل معلومات مالية حول الشركة التي تعد تقريراً مفيدةً للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين والدائنين، والأطراف ذات المصلحة، في اتخاذ القرارات بشأن توفير الموارد لها، ويتضمن هذا الهدف إعتراف صريح بكل من؛ المقدرة التقييمية^(١) value relevance، والدور التعاوني^(٢) stewardship Ribeiro et al. (2019) إلى أن منفعة المعلومات المحاسبية تقيس بكل من مقدرتها التقييمية ومدى استمراريتها^(٣) persistence، ومقدرتها التنبؤية^(٤) Predictive ability بالنسبة للمستثمرين.

ويمكن القول أن الإفصاح الأهم للشركة هو الإفصاح عن أرباحها حيث أنها توفر مقياساً للأداء التشغيلي الحالي والمستقبلى المحتمل للشركة. وهناك عدد كبير من التوثيقات البحثية التي تشير إلى أن معلومات الأرباح تعكس فوراً في سعر سهم الشركة عند الإعلان عنه (Entwistle et al., 2010)

^(١) قدرة الأرقام المحاسبية على تقدير التغيرات في أسعار الأسهم، والتي يمكن التعبير عنها بالعلاقة الاحصائية بين معلومات التقارير المالية وأسعار أو عوائد الأسهم (Ramli, 2018).

^(٢) يتمثل الدور التعاوني في تمكين أصحاب المصلحة من مساءلة الإدارة فيما يخص استخداماتها للموارد من خلال توفير معلومات مفيدة لتقدير تصرفات الإدارة (Hasso, 2013).

^(٣) عرفت دراسة الحوشى (٢٠١٨) استمرارية الأرباح بأنها: المدى الذي يؤدى به الجزء غير المتوقع في سلسلة الأرباح إلى قيام المستثمرين بتعديل توقعاتهم بشأن الأرباح المستقبلية. وبالتالي تنقسم الأرباح غير المتوقعة إلى مكونين وهما؛ مكون مستمر، والذي يؤثر على توقعات الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية. ومكون مؤقت، والذي لا يؤثر على تلك التوقعات.

^(٤) أشارت دراسة الحوشى (٢٠١٨) إلى تعریف المقدرة التنبؤية على أنها مصطلح يشير إلى، مقدرة العنصر على التنبؤ بالأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية.

وتتصدر دراسة Misund & Osmundsen, (2015) على أن الميزة المهمة للبيانات المالية، وبالأخص صافي الدخل^(٥)؛ هي التباين بالتدفقات النقدية المستقبلية. ومع ذلك فإن الكثير من المحللين الماليين يفضلون عدداً من مقاييس الأداء البديلة والمقاييس التي تعد وفقاً لمبادئ غير متوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً عن صافي الدخل المعطن. وعلى الأرجح يتم اختيار هذه المقاييس المحاسبية لأنه يعتقد أنها ذات صلة أكبر بقياس الأداء وخاصة التقييم. ومن ثم قد تكون الحالة أن بعض المقاييس المحاسبية البديلة، والمقاييس غير المتفقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً هي في الواقع ذات مقدرة تقييمية أكبر من صافي الدخل، وبالتالي تكون الخيار المفضل لدى المستخدمين.

وقد حدثت زيادة كبيرة في التقارير المتعلقة بقياس الأداء البديل^(٦) غير المتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً Non-GAAP من قبل الشركات المدرجة في أسواق

^(٥) نتيجة أنشطة وعمليات الشركة خلال فترة زمنية معينة والتي يتم قياسها والإعتراف بها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق (2016) Maria & Camelia (2015); Nishikawa et al (2016)؛ ويتم الإشارة إلى صافي الدخل المعد وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولي IFRS أو المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، في هذه الدراسة بـ "صافي الدخل" أو "قياس الأداء المعد وفقاً للمعايير المطبقة".

^(٦) مقياس يتم الإفصاح عنه اختيارياً ويتم حسابه عادةً عن طريق استبعاد بعض العناصر التي تعتبر مؤقتة أو غير متكررة من أرقام الأرباح المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً Bansal et al (2013)، ويطلق عليه العديد من المسميات وتختلف باختلاف الدراسات والدول فعلى سبيل المثال؛ أشارت إليه دراسة Albring et al., 2010 (بالأرباح الأساسية core earnings، أرباح الشارع street earnings أو مقياس الأرباح الذي يقدم بواسطة خدمات تتبع المحللين Bhattacharya et al., 2003) وذلك في الولايات المتحدة. وأشارت دراسة Hitz, 2010; Rahman, 2016 (بالمانيا 2003) وبعض دول الاتحاد الأوروبي الأخرى والولايات المتحدة بالأرباح الشكلية أو الصورية pro forma earnings، كما يطلق عليه الأرباح الرئيسية headline earnings في جنوب إفريقيا (Venter et al., 2014)، أيضاً اطلقت عليه العديد من الدراسات الأرباح المتكررة recurring earnings والأرباح العادية earnings before one-off والآرباح قبل العناصر غير المتكررة normalized earnings (Sinnewe et al., 2006b; Marques, 2010) items (Entwistle et al., 2016)، أن الأرباح قبل بنود معينة مثل الأرباح قبل Rahman, 2016 (et al., 2017) وقد اعتبرت دراسة

الأوراق المالية الأمريكية خلال منتصف عام ١٩٩٠ (Hitz, 2010) ، إن مقاييس الأرباح البديلة تستبعد العناصر الخاصة أو المؤقتة أو غير المتكررة^(٧) لتقديم صورة أوضح عن أرباح الشركة المستدامة أو المتكررة (Bhattacharya et al., 2004)، ويساعد إجراء هذه الاستبعادات المديرون والمحللون المستثمرين على توقع أرباح الشركة المستقبلية بناءً على أرباحها المتكررة الحالية (Entwistle et al., 2010). كما يجادل البعض بأن المقاييس البديلة ضرورية لمساعدة المستثمرين على فهم أداء الشركة بشكل أفضل واتخاذ قرارات استثمار أكثر دقة (IFAC, 2014; CFA UK, 2015). وهناك مجموعة كبيرة من الدراسات بالولايات المتحدة والتي تستكشف القضايا المتعلقة بالإفصاح عن صافي الربح البديل، بما في ذلك؛ ثباتها، ومقدرتها التقييمية، وفائتها في التنبؤ بالأداء المستقبلي .(Bradshaw & Sloan, 2002; Brown & Sivakumar, 2003)

الفوائد والضرائب EBIT، والأرباح قبل الضرائب والفوائد والإهلاك والإستفاد EBITDA من ضمن الأشكال الشائعة لمقياس الأرباح غير المتتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً. وتنشأه معظم هذه المسمايات من الناحية المفاهيمية، إلا أنها تختلف فيما بينها في البنود التي يتم استبعاد أثرها من مقياس الأداء التقليدي وصولاً إلى مقياس الأداء البديل. وسيتم الإشارة إلى مقياس الأداء البديل غير المتتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في هذه الدراسة بـ "مقياس الأداء البديل Non-GAAP" أو "صافي الربح البديل" أو "المقياس البديل".

^(٧) يعتمد تحديد مفهوم واضح للبنود غير المتكررة والتي يستبعد أثرها من صافي الدخل المعد وفقاً للمعايير لقياس الربح البديل على التعرف على خصائص البنود غير المنتظمة في قائمة الدخل، والتي تتعلق بالإيرادات والمكاسب الأخرى، والمصروفات والخسائر الأخرى والعمليات المتوقفة والبنود الإستثنائية، وهناك بعض المعايير التي يلزم توافرها في البند حتى يتصف بأنه غير متكرر، وبالتالي يمكن استبعاد أثره من صافي الدخل المعد وفقاً للمعايير وصولاً إلى مقياس الأداء البديل، وتتمثل هذه المعايير في؛ أن يكون العنصر ذات طبيعة غير عادية، و/أو أن يكون العنصر غير متكرر أو نادر الحدوث. أي أن البند غير المتكرر يعبر عن أحداث أو عمليات غير مرتبطة أو تختلف بشكل كبير عن النشاط الأساسي للشركة، ويتصف بأنه ذات طبيعة غير عادية، و/أو أن يكون هذا العنصر غير متكرر أو نادر الحدوث (خليل، ٢٠١٩).

إلا أن هذه الزيادة الكبيرة في استخدام هذه التقارير قد أعقبتها عدد كبير من حالات إداره الأرباح^(٨) وزيادة استغلال المستثمرين من قبل المديرين. مما أدى إلى إصدار قانون Sarbanes-Oxley لعام ٢٠٠٢ حيث كلف هيئة تداول الأوراق المالية SEC باتخاذ إجراء تنظيمي فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل، وقد تمثل هذا الاجراء الذي صدر عن SEC في إصدار اللائحة G^(٩) والتي أصبحت سارية اعتباراً من مارس ٢٠٠٣. وتتفذ SEC هذا التفويض وتقدم إرشادات للشركات المدرجة في سوق رأس المال بالولايات المتحدة، على سبيل المثال، من خلال طلب التسويات عن صافي الدخل وصولاً إلى الأرباح البديلة Non-GAAP، ومن خلال حظر التركيز المفرط على المقياس البديل Non-GAAP. وتشير الدلائل الحديثة إلى أن اللائحة G قد حدت إلى حد كبير من تكرار وتركيز الإفصاحات عن مقياس الأداء البديل (Hitz 2010). إلا إنه وبالإقرار من جانب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بوجود صعوبات تواجه مقياس أداء واحد يليبي هذه الاحتياجات الضرورية والمحتملة (التبؤ والتقييم) (IASB 2017; 2018b)، فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدل قيام الشركات بالإفصاح عن مقاييس بديلة Non-GAAP، وغالباً ما يتم وصفها باستخدام مصطلحات متعددة مثل؛ "الربح الأساسي underlying profit" ، و "الربح النقدي cash profit" ، و "الأرباح المتكررة recurring earnings". (Ribeiro et al., 2019).

^(٨) تعرف إدارة الأرباح على أنها سلوك محاسبي يقوم به المديرون لتحقيق أهداف انتهازية، أو لتحسين صورة الشركة أمام طرف ثالث، أو أمام مستخدمي القوائم المالية، وذلك مع عدم الخروج عن المعايير المحاسبية، حيث يستخدم المديرون سلطتهم التقديرية في اختيار السياسات المحاسبية لتحقيق أهدافهم الذاتية، وتضليل مستخدمي القوائم المالية، فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على التعاقدات التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة (Goel, 2012).

^(٩) هي لائحة اصدرتها SEC الأمريكية، والتي تم تدوينها كاستجابة لتوجيهات من الكونجرس الأمريكي بقانون Sarbanes-Oxley (SOX) في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢. وتحتوى اللائحة G بتنظيم القياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل Non-GAAP وذلك كما سيتم سردہ بالتفصيل لاحقاً.

وقد اهتمت هذه الدراسة بالبحث في مدى أفضلية مقياس الأداء البديل عن صافي الدخل وذلك من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية، وذلك قياساً على العديد من الدراسات التي بحثت في هذا الشأن (Kolev et al., 2008; Entwistle et al., 2010; Albring et al., 2010; Venter et al., 2014; Bond et al., 2017; Leung & Veenman, 2018; Ribeiro et al., 2019; Entwistle et al., 2010; Albring et al., 2010; Venter et al., 2014; Ribeiro et al., 2019; Kolev et al., 2008; Bond et al., 2017; Leung & Veenman, 2019; Bhattacharya et al., 2003; Ribeiro et al., 2019) والمقدرة التنبؤية (2010; Albring et al., 2010; Venter et al., 2014; Ribeiro et al., 2019) (Ribeiro et al., 2019). وقد دعت الحاجة إلى اختبار أفضلية مقياس الأداء البديل عن صافي الدخل من حيث تلك الخصائص في البيئة المصرية حيث وجود ندرة ملحوظة في الدراسات المصرية، بل والعربية التي اهتمت بهذا الأمر وذلك في حدود علم الباحث.

٢ - مشكلة البحث

تت汐ض فائدة صافي الدخل النهائي (صافي الدخل بعد الضريبة) في اتخاذ القرارات بمروor الوقت وذلك بسبب احتواه على عناصر مؤقتة بطبيعتها وغير متكررة تؤدي هذه العناصر إلى تشويش، وعدم يقين في الأرقام المبلغ عنها، وتعيق اتخاذ القرار بسبب حقيقة أنه يجب على المستخدمين استبعاد مكونات الدخل المؤقتة أو غير ذات الصلة (Andrejcik 2017). ومن جانب آخر يؤدي تجنب التدفقات المؤقتة وغير التشغيلية إلى تعزيز القدرة التنبؤية للأرباح المبلغ عنها، وما يترتب على ذلك من فائدتها لأغراض تقييم حقوق الملكية .(O'Hanlon & Pope, 1999)

وقد ظهر في العديد من البلدان مثل؛ الولايات المتحدة، ودول الإتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول، مقياس أداء يؤدي إلى معالجة حقيقة لمشكلة البنود المؤقتة التي تظهر بقائمة الدخل، ويتم الإفصاح عنه اختيارياً في معظم هذه الدول، ويتم احتسابه عادةً عن طريق استبعاد بعض العناصر التي تعتبر مؤقتة أو غير متكررة من أرقام الأرباح المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (صافي الدخل) (Bansal et al., 2013). ويطلق

عليه مقياس الأداء البديل غير المتواافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (Non-GAAP). وقد قارنت العديد من الدراسات بين صافي الدخل و مقياس الأداء البديل Non-GAAP من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية. إلا أنه في حدود علم الباحث فإن هناك ندرة في الدراسات التي اهتمت بهذا الأمر في البيئة المصرية. لذلك تتمثل مشكلة هذا البحث في إثارة التساؤل التالي:

- هل يعتبر مقياس الأداء البديل Non-GAAP أفضل من صافي الدخل من حيث المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية وذلك في عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار مدى أفضلية مقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية. وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية.

٤- أهمية البحث ودوافعه

تنبع الأهمية الأكademية لهذا البحث في وجود ندرة في الدراسات التي اهتمت بالمقارنة بين المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية لصافي الدخل، ومقياس الأداء البديل Non-GAAP في البيئة المصرية وذلك في حدود علم الباحث. وبالتالي ستكون هذه الدراسة بمثابة محاولة لتضييق الفجوة البحثية في هذا الإطار، ومساهمة لإثراء الفكر المحاسبي في هذا المجال.

وتتمثل الأهمية العملية لهذا البحث في المفاضلة بين صافي الدخل، ومقياس الأداء البديل Non-GAAP، من حيث عدة خصائص والتي غالباً ما يشار إليها في الكثير من الدراسات كمؤشرات لجودة الارباح. وبالتالي فإن الدراسة تمثل مساهمة نحو مساعدة المستثمرين الحاليين، والمحتملين، وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية في الحصول على مقياس قد يكون أكثر دلالة على أداء الشركات سواء الحالي أو المستقبلي، من خلال مدى

مقدمة التقييمية، والتبوئية، ومدى استمراريتها. وبالتالي إمكانية الاعتماد عليه في التقييم الحالي والمستقبلى للأداء، واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها تضييق فجوة البحث العربية، وخاصة المصرية في هذا المجال من خلال دراسة مدى أفضلية مقاييس الأداء البديل غير المتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في التبوء والتقييم والاستمرارية مقارنة بمقاييس صافي الربح من خلال التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٥- حدود البحث

يقتصر البحث على المفاضلة بين صافي الدخل، ومقاييس الأداء البديل Non-GAAP، وذلك من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التبوئية، والإستمرارية. وبذلك يخرج عن نطاق الدراسة، اختبار العديد من الخصائص الأخرى لجودة الأرباح (مثل؛ الوقتية، والتحفظ، وتمهيد الأرباح، والإستحقاقات)، ويخرج عن نطاق البحث أيضاً مدي إستجابة المستثمرين، وكذلك اختبار تلك الخصائص لمقاييس بديلة أخرى غير متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (مثل مقاييس الأرباح قبل بنود معينة Earnings before منها؛ الأرباح قبل الفوائد EBI، والأرباح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)، والأرباح قبل الفوائد والضرائب والإستهلاك والاستفاذة (EBITDA)، وأرباح الشارع (مقاييس الأداء الذي تقدمه خدمات محللين بالولايات المتحدة (I/B/E/S))), ويخرج عن نطاق البحث أيضاً الشركات ذات الطبيعة المالية المقيدة أو غير المقيدة بالبورصة المصرية نظراً لطبيعتها الخاصة.

٦- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه وفي ضوء حدوده سوف يستكمل الباحث خطوات البحث على النحو التالي:

١/٦ تحليل الدراسات الخاصة بالمقدرة التقييمية لمقاييس الأداء البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الأول

٢/٦ تحليل الدراسات الخاصة بالمقدرة التبوئية لمقاييس الأداء البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الثاني بفرعية

- ٣/٦ تحليل الدراسات الخاصة بالإستمرارية لصافي الربح البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الثالث
- ٤/٦ منهجية البحث
- ٥/٦ نتائج البحث والتوصيات و مجالات البحث المقترحة.
- ١/٦ تحليل الدراسات الخاصة بالمقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الأول
- ١/١/٦ تحليل الدراسات التي تناولت صافي الدخل
- ١/١/١/٦ مفهوم صافي الدخل

تم تعريف صافي الدخل على أنه: "نتيجة أنشطة و عمليات الشركة خلال فترة زمنية معينة والتي يتم قياسها والإعتراف بها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق" نويجي (٢٠١٩ ص ٤٧). كما تم تعريفه أيضاً على أنه: "الدخل الناتج من العمليات المستمرة، والمترددة، والدخل من البنود غير العادية" أبو طالب (٢٠١٦ ص ٤٥).

و تم تعريف صافي الدخل من حيث طريقة قياسة كما أشارت إليه دراسة نويجي (٢٠١٩) على أنه يمكن احتسابه من خلال مدخلين وهما؛ مدخل الميزانية، والذي يطلق عليه مدخل المحافظة على رأس المال Capital Maintenance Approach، ومدخل الإيرادات والمصروفات، والذي يعرف بمدخل العمليات Transaction Approach. فوفقاً لمدخل الميزانية، فإن الدخل هو "القيمة المتبقية من التغير في صافي الأصول وذلك بعد استبعاد عمليات الزيادة أو إضافة التخفيض في رأس المال، وعمليات توزيع الأرباح على المساهمين". أما مدخل العمليات، فيرتكز على التطبيق السليم لمبدأ المقابلة، حيث يتحدد صافي الدخل وفقاً لهذا المدخل من خلال إحتساب الفرق بين الإيرادات والمكاسب من ناحية، والمصروفات والخسائر من ناحية أخرى نويجي (٢٠١٩ ص ٤٧). ويركز مدخل العمليات على نتائج العمليات، والأنشطة التي حدثت خلال الفترة أكثر من التركيز على التغيرات في قيمة الأصول والإلتزامات (أبو طالب، ٢٠١٦).

واستخدم في الممارسة العملية مفهومين أساسيين لقياس صافي الدخل محاسبياً وهما؛ الدخل التشغيلي الجاري أو الفائض غير النظيف Current Operating Or Dirty، ومفهوم الدخل الشامل أو الفائض النظيف Surplus All-inclusive Or Clean Surplus، وطبقاً لمفهوم الفائض غير النظيف، فإن الدخل لا يشتمل إلا على العناصر التي تعتبر عادية، ومتكررة، والتي تتعلق بنشاط الفترة الجارية، وعلى هذا الأساس فإن أي عناصر غير عادية أو غير متكررة الحدوث أو تتعلق بنشاط الشركة في فترات أخرى يتم استبعادها عند تحديد صافي الدخل من العمليات الجارية للفترة الحالية. حيث باستبعاد العناصر غير المتكررة أو التي لا يُنْتَظِر تكرار حدوثها في المستقبل يكون الدخل أكثر فائدة في مجال المقارنات بين الفترات والشركات المختلفة. أما في ظل مفهوم الدخل الشامل^(١٠) فيجب أن يتضمن الدخل أثر كافة العمليات والأحداث التي تمت خلال الفترة باستثناء أثر العمليات الرأسمالية مع أصحاب رأس المال بوصفهم ملوكاً للشركة (نويجي، ٢٠١٩). وقد تم تطبيق مفهوم الدخل الشامل في مصر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، والتي تناولت في معيار (عرض القوائم المالية)؛ مفهوم الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر، وطريقة التقرير عن الدخل الشامل. وبالتالي أصبحت الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية مطالبة بالتقدير عن الدخل الشامل، وبنود الدخل الشامل

(١٠) إنققت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية SFAC رقم (٦)، ومعيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠)، ومعيار المحاسبة الدولي المعدل IAS رقم (١)، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل لسنة ٢٠١٥ على تعريف الدخل الشامل بأنه "التغير في حقوق ملكية الشركة خلال الفترة، والناتج عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر بخلاف المالك"، وبالتالي يتضمن الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الإستثمارات بواسطة المالك والتوزيعات لهم. ويكون الدخل الشامل من مكونين وهما؛ صافي الدخل، الدخل الشامل الآخر. ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) فإن الدخل الشامل الآخر يتضمن العناصر التالية؛ إعادة قياس نظم المزايا المحددة، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبى، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تعطية التدفق النقدي الحoshi (٢٠١٨).

الآخر من خلال إعداد قائمة منفصلة للدخل الشامل تضاف إلى القوائم المالية الأساسية التي تقوم الشركات بنشرها وذلك بدءاً من السنة المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير سنة ٢٠١٦ (الحوشى، ٢٠١٨).

٢/١/٦ الإفصاح عن صافي الدخل

يتم الإفصاح عن رقم صافي الدخل كآخر رقم في قائمة الدخل المعدة وفقاً للمعايير المطبقة، وذلك بعد خصم الضريبة على الدخل، والذي يتم التعبير عنه بربح السنة. وتعد قائمة الدخل وفقاً للنظام المحاسبي الموحد كما هو موضح بمعايير المحاسبة المصري رقم (١) (عرض القوائم المالية).

كما نص معيار المحاسبة المصري الأول في الفقرة رقم (٨٢) على أنه من ضمن البنود التي يجب عرضها في قائمة الدخل على سبيل المثال لا الحصر؛ المكاسب والخسائر الناشئة عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، وأي مكسب أو خسارة ينتج عن الفرق بين التكلفة المستهلكة السابقة للأصل المالي وقيمته العادلة في تاريخ إعادة التبويب إذا تم إعادة تبويب أصل مالي خارج فئة القياس بالتكلفة المستهلكة بحيث يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر(كما هو معروف في معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧)، وأي مكسب أو خسارة متراكمة تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر، وتم إعادة تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر عند إعادة تبويب أصل مالي خارج فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بحيث يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ومبلغ واحد يمثل العمليات غير المستمرة.

من العرض السابق يمكن للباحث القول بأنه على الرغم من أهمية رقم صافي الدخل كمقياس لأداء الشركات الحالي إلا أن هذه الأهمية تتخفي في مجال التبويب بالأداء المستقبلي وذلك بسبب احتواء رقم صافي الدخل على العديد من العناصر التي قد لا تتكرر إلى حد كبير في المستقبل، ولا ترتبط بالنشاط الأساسي للشركات مثل؛ إض محلل قيمة الأصول، الأرباح/ الخسائر الرأسمالية، ونتائج إعادة تقييم العملات، وأرباح / خسائر الإنداجم أو الإستحواذ، وغيرها من العناصر غير المتكررة بطبيعتها. فعلى الرغم من الأهمية النسبية

لبعض هذه العناصر بالنسبة لرقم صافي الدخل إلا أن اتصافها بأنها غير متكررة بطبيعتها يقل من مستوى إستمرارية رقم صافي الدخل ككل، وانخفاض مقداره التنبؤية بالأداء المستقبلي للشركات.

٢/١٦ تحليل الدراسات التي تناولت مقاييس الأداء البديل Non-GAAP

بدأ الإهتمام بمقاييس الأداء البديل في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧ إلا أنه لم تكن هناك قواعد منظمة لقياسه والإفصاح عنه. وقد تزايد اهتمام الجهات التنظيمية والمهنية في الولايات المتحدة ودول أخرى وذلك بإصدار قواعد منظمة لقياس الأداء البديل. وقد تزايد اهتمام الباحثين باختبار مدى توفير ذلك المقياس لمعلومات إضافية بشأن أداء الشركة؛ حيث تعتبر تلك المعلومات الإضافية بشأن الطبيعة المتكررة وغير المتكررة للعناصر المكونة للأداء مفيدة في فهم الأداء التشغيلي الأساسي للأعمال، ومساعدة أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين في فهم التغيرات في الأعمال وتأثيرها في المستقبل، فضلاً عن جعل مراقبة الإدارة لأعمال الشركات أكثر شفافية (PWC,2014).

وقد أوضح (2020) Laurion أن مديرى الشركات الذين يبلغون عن مقياس الأداء البديل عموماً ينظرون إليه على أنه المقياس الأساسي للأداء المالي مما يقلل من اهتمام المستخدمين بالأرباح المعدة وفقاً للمعايير المطبقة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الحقيقة والخيارات المحاسبية. لذلك زاد الإعتماد على مقياس الأداء البديل في الآونة الأخيرة. فعلى سبيل المثال؛ وفقاً لبيانات البحث الصادرة عن Audit Analytics لعام ٢٠١٥ فإن أكثر من ٨٨٪ من الشركات في مؤشر استاندارد آند بورز (S & P ٥٠٠) تستخدم مقاييس بديلة، وأن ٨٢٪ من هذه الشركات التي تستخدم هذه المقاييس تتجه إلى قياس الأداء بشكل أفضل. كما توصلت دراسة نشرتها FactSet إلى أن ٦٧٪ من الشركات في مؤشر Dow Jones الصناعي تقدم أرباحاً بديلة لكل سهم (Dang, 2017). أيضاً فقد أشارت KPMG في تقريرها عن ٣٠ شركة بمؤشر ASX 200، أن ٨٦٪ من الشركات التي تمت مراجعتها تتف适用 من مقياس واحد على الأقل من المقاييس البديلة، وأن ٦٩٪ من هذه الشركات التي أفصحت عن المقياس البديل لعام ٢٠١٥ يعتبر أفضل من

صافي الدخل. ومع ذلك بالنسبة للشركات نفسها لم يكن المقياس البديل لعام ٢٠١٤ أعلى دائمًا من صافي الدخل مما يشير إلى أن طبيعة التعديل الذي تستخدمه الشركات ليست منحازة لتقديم نتيجة أفضل بشكل مستمر من صافي الدخل (KPMG, 2016).

وظهر أيضًا في العديد من البلدان الإفصاح عن مقياس الأداء البديل حيث يعتبر بصفة عامة إفصاحاً اختيارياً أيضًا في البلدان التي تبني تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2013) (Hitz; Isidro & Marques 2010). حيث أنه لا يوجد معيار موحد لقياس أو الإفصاح عن المقايس البديلة عبر البلدان. ففي بعض البلدان مثل؛ الولايات المتحدة، وأستراليا تكون عمليات الإفصاح عن هذه المقايس اختيارية، ومنظمة، كما يتبعن على الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بأوروبا والتي تخضع لمراقبة هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية European Securities and Markets Authority (ESMA) النظر في مجموعة من التوصيات المتعلقة بالإفصاح عن المقايس البديلة (Marques, 2017). ومن ناحية أخرى جعلت جنوب إفريقيا عمليات الإفصاح عن مقياس الأداء البديل هذه إلزامية (Venter et al., 2014; Marques, 2017)، كما يوجد جدول تفصيلي من العناصر المحددة التي يتم استبعادها من صافي الدخل وصولاً إلى مقياس الأداء البديل، كما أن عرض المقياس يخضع للمراجعة الإلزامية (Venter et al., 2014).

ما سبق يخلص الباحث إلى أن الإفصاح عن مقياس الأداء البديل يوصل معلومات ذات فائدة هامة للمستخدمين، ويدعم هذا الإعتقاد؛ الإستخدام المتزايد لهذا المقياس عبر الكثير من الدول، وما توصلت إليه الكثير من الدراسات من زيادة قدرته على تقييم أداء الشركات (Entwistle et al., 2010; Albring et al., 2010; Venter et al., 2014; Kolev et al., 2008; Bond et al., 2019 (Ribeiro et al., 2019)، ومقدرتها التنبؤية ، واستمراريتها 2017; Leung & Veenman, 2018; Ribeiro et al., 2019) (Bhattacharya et al., 2003; Ribeiro et al., 2019)، عن صافي الدخل المعد وفقاً للمعايير المطبقة. إلا أن هذه الفوائد المتعددة تظل مرهونة بالعديد من الإجراءات التنظيمية مثل؛ الإلتزام بشكل محدد للإفصاح عن المقياس البديل، والإلتزام بمجموعة محددة من

العناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلى المقياس البديل، وخصوصاً المقياس والتسوية بينه وبين صافي الدخل للمراجعة الإلزامية. وهو ما يشابه الوضع في جنوب إفريقيا فيما يخص مقياس الأداء البديل Non-GAAP، حيث أن القياس والإفصاح عن المقياس البديل هو الأكثر تنظيماً بين الدول، وذلك في حدود علم الباحث. حيث يتميز بعده خصائص وهي؛ أن الإفصاح عن مقياس الأداء البديل إلزامياً للشركات المقيدة ببورصة جوهانسبرغ، كما أن العناصر التي يستبعد أثرها من مقياس الأداء التقليدي وصولاً لمقياس الأداء البديل محددة وملزمة، أيضاً فإن التسويات التي تتم على مقياس الأداء التقليدي وصولاً لمقياس الأداء البديل تخضع للمراجعة.

١/٢/١ مفهوم مقياس الأداء البديل Non-GAAP

تم تعريف مقياس الأداء البديل Non-GAAP وفقاً للقاعدة رقم 101(1)(a) من اللائحة G والبند رقم 10(2)(e)، هيئة تداول الأوراق المالية SEC، على أنه مقياس رقمي للأداء المالي التاريخي أو المستقبلي للشركة، أو المركز المالي، أو التدفقات النقدية والذي يعمل على استبعاد المبالغ التي يتم تضمينها في مقياس GAAP بقائمة الدخل، أو الميزانية العمومية، أو قائمة التدفقات النقدية، أو يعمل على تضمين المبالغ التي يتم استبعادها من مقياس GAAP (SEC, 2003). وقد اتفق أيضاً مع هذا التعريف إدارة بورصة الأوراق المالية الكندية (CSA, 2003) (CSA) Canadian Securities Administrators.

وعرفته المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية The International Organization of Securities Commission (IOSCO) بأنه مقياس يتم اشتغاله من رقم صافي دخل الشركة المحدد وفقاً لمبادئ GAAP، أو من رقم إجمالي آخر في بيان الربح والخسارة، ولكن مع تعديلات لتضمين أو استبعاد عناصر معينة (IOSCO, 2002).

كما عرفته هيئة الأوراق المالية والإستثمارات الأسترالية Australian Securities and Investments Commission (ASIC) على أنه المعلومات المالية التي يتم تقديمها بخلاف ما يتم تقديمها وفقاً لجميع المعايير المحاسبية ذات الصلة (ASIC, 2011).

ووفقاً لما نشره معهد المحاسبين القانونيين بجنوب إفريقيا SAICA في التحديث المنشور في يناير ٢٠٢١ عرف المقياس البديل بأنه رقم أرباح إضافي يسمح به معيار المحاسبة الدولي IAS رقم (٣٣). حيث تمثل نقطة البداية في رقم الأرباح المعد وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (٣٣) وذلك باستثناء عمليات إعادة القياس^(١) القابلة للتحديد بشكل منفصل، وصافي الضرائب ذات الصلة (الحالية والموجلة)، والحقوق غير المسيطرة ذات الصلة، بخلاف عمليات إعادة القياسات المدرجة على وجه التحديد في رقم صافي الربح البديل (SAICA, 2021).

وعرفته دراسة (Bhattacharya et al 2003) بأنها أرباح GAAP التي يتم تسويتها بالعناصر التي تعتبرها الإدارة غير عادلة أو غير متكررة.

وقد عرفته عدة دراسات أخرى على أنه مقياس للأرباح يعمل على تعديل صافي الدخل وفقاً لمعايير مثل الإستقرارية، أو الإقتراب من النقد، للوصول إلى مقياس أكثر تمثيلاً للأرباح المتكررة، أو النقدية، ويتم الإفصاح عنه اختيارياً، ولا يخضع للمراجعة الإلزامية (Mulford & Comiskey, 2002; Phillips et al., 2002; Schiff & Schiff, 2003).

كما وأشارت إليه دراسة (Bansal et al 2013) بأنه مقياس يتم الإفصاح عنه اختيارياً، ويتم حسابه عادةً عن طريق استبعاد بعض العناصر التي تعتبر مؤقتة، أو غير متكررة من أرقام الأرباح المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

^(١) إعادة القياس هي المبلغ المعترض به في الربح أو الخسارة المتعلق بأي تغيير (سواء محقق أو غير متحقق) في القيمة الدفترية للأصل، أو الالتزام الذي نشأ بعد الاعتراف المبدئي لهذا الأصل أو الالتزام. ويمكن الاعتراف بإعادة القياس في الربح أو الخسارة إما عند حدوث إعادة القياس أو لاحقاً، وتحدث هذه الحالة الأخيرة، عندما يتم تسجيل عمليات إعادة القياس مبدئياً في الدخل الشامل الآخر (وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة)، وإدراجها لاحقاً في الربح أو الخسارة أو إعادة تصنيفها. على سبيل المثال، مكاسب أو خسائر تحويل العملات الأجنبية، بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية- (SAICA, 2021).

وذكرت دراسة Parrino (2016) أن السمة الرئيسية للمقاييس البديلة هي إستبعاد النفقات غير المتكررة، ومبالغ البيانات المالية الأخرى المعدلة (بالقيمة العادلة) بشكل شائع، والمصروفات غير النقدية (مثل الاعلاف، والاستفاده) من رقم صافي الدخل وبالتالي فإنه يوضح الأعمال الأساسية أو الأداء الأساسي للشركة.

كما عرفته دراسة Mulford & Pfeffer (2016) بأنه مقياس يتم تعديله باستبعاد العناصر التي تراها الإداره على أنها غير متكرره، أو لا تمثل أداء الشركه الأساسي للفترة. كما أشارت إليه دراسة Black et al (2018) بأنه عبارة عن إفصاح اختياري يسمح للمديرين بالكشف عن مقاييس الأداء الخاصة بهم، والمستمدة من المعايير المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

وعرفته دراسة Gaber et al (2020) علي أنه مقياس يتم بموجبه إعادة حساب المعلومات التي تم الإبلاغ عنها وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، والتي إما تتضمن معلومات معينة لا يتم تضمينها عادةً في قواعد GAAP الخاصة بـ PCAOB، أو بدلاً من ذلك يعمل المقياس علي استبعاد معلومات معينة مدرجة عادةً ضمن قواعد GAAP الخاصة بـ PCAOB.

وقد ذكرت دراسة Laurion (2020) أن المديرين يقومون دائمًا بتعريف مقياس الأداء البديل على أنها الأرباح التي يستبعد منها آثار نفقات الاستحواذ acquisition، وإعادة الهيكلة restructuring، وإستفاده الأصول غير الملموسة amortization of intangibles، والإضمحلال في القيمة impairments.

وعرفت دراسة Black et al (2021) المقياس البديل على أنه مقياس يستند إلى تعديلات على أرباح GAAP الأساسية أو أرباح GAAP قبل العناصر غير العادية والعمليات المتوقفة.

ويخلص الباحث من التعريفات السابقة إلى أن مقياس الأداء البديل Non-GAAP هو "مقياس أداء يتم بموجبه استبعاد أثر - بالإضافة أو بالخصم- العناصر غير المتكررة أو

التي تتسم بعدم الإستمرارية من مقاييس الأداء التقليدي (صافي الدخل) بعد الضريبة، وذلك للتعبير عن نتيجة النشاط الفعلي والمستدام للشركات".

٢/٢/١/٦ مقاييس الأداء البديل Non-GAAP من منظور مهني وتجربة جمهورية مصر العربية أعرب المنظمون، وواضعو المعايير عن إهتمامهم بالإفصاح عن مقاييس الأداء البديل Non-GAAP. حيث أنه في بداية ظهور تقارير مقاييس الأداء البديلة (أي من منتصف التسعينيات إلى أوائل القرن الحادي والعشرين) كانت هذه المقاييس البديلة غير شائعة، وأكثر غموضاً، ومتجمعة في صناعات معينة، وغير منتظمة. ونتيجة لذلك، أعرب المنظمون خلال هذه الفترة الزمنية بشكل متكرر عن شكوكهم فيما يتعلق بالدowافع الكامنة وراء الإفصاحات عن مقاييس الأداء البديل (Black & Christensen, 2018). ويمكن النظر إلى أهمية البيئة التنظيمية على أنها تلعب دوراً رئيسياً فيما يتعلق بتأثير إفصاحات معينة على اختيار المعلومات واتخاذ القرارات من جانب المستثمرين (Johnson et al., 2014).

وقد تعددت الطرق والإجراءات والإرشادات التي اتبعتها المجالس المهنية على مستوى العالم حيال مقاييس الأداء البديل، وسيتم عرض ما توصل إليه الباحث على النحو التالي:-

٣/٢/١/٦ مقاييس الأداء البديل Non-GAAP من منظور مهني

١/٣/٢/١/٦ هيئة تداول الأوراق المالية SEC بالولايات المتحدة

في عام ١٩٧٣، أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) إصدار سلسلة المحاسبة رقم (١٤٢) لتحذير المستثمرين بشأن المعلومات المضللة المحتملة، التي قد تنشأ عن استخدام أي مقاييس بديلة لا تتوافق مع مبادئ GAAP والتي انتشر استخدامها خلال التسعينيات (Charitou et al., 2018).

وقد عززت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) تحذيراتها في يناير ٢٠٠٢ عندما اتخذت أول إجراء تفويضي لها بناءً على معلومات مالية مضللة متعلقة بمقاييس الأداء البديل أفصحت عنها بعض الشركات والتي كانت تستخدم المقاييس البديلة في ذلك الوقت. فقد اتهمت هيئة تداول الأوراق المالية شركة Trump Hotels & Casino Resorts بتهمة الإحتيال عن طريق استخدام مقاييس بديلة من أجل الترويج للنتائج الإيجابية المزعومة

للعمليات، ولم توضح أن هذه النتائج كانت تُعزى في المقام الأول إلى مكاسب غير عادلة تحدث لمرة واحدة، وغير متعلقة بالعمليات المستمرة المتعلقة بنشاط هذه الشركات .(Parrino, 2016)

وحتى عام ٢٠٠٣، لم تكن هناك قواعد لهيئة SEC، أو إرشادات لوكالة أخرى تنظم استخدام المقاييس البديلة (2016) Parrino. إلى أن سن الكونгрس الأمريكي قانون Sarbanes-Oxley (SOX)، في ٣٠ يوليو ٢٠٠٢. وجزء من هذا التشريع الجديد، ضمن تشريعات الكونجرس الأمريكي كان هناك بنداً محدداً - القسم ٤٠١ (b) - تناول على وجه التحديد مقاييس الأداء البديلة التي لا تتوافق مع GAAP. وعلاوة على ذلك وجه القانون هيئة تداول الأوراق المالية لإصدار لوائح تقييد الإفصاح عن هذه المقاييس البديلة. ونتيجة لذلك، قامت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بتزويد توجيهات الكونجرس المحددة في قانون SOX وذلك بإصدار اللائحة G في مارس من عام ٢٠٠٣ (Black & Christensen, 2018) والتي اشترطت أن يتم تقديم مقاييس الأداء البديل كما يلي:

- بطريقة غير خاطئة أو مضللة للمستثمرين (القاعدة ١٠٠ (b)).^{١٢}.
- تقديم المقياس GAAP، جنباً إلى جنب، مع إجراء تسوية كمية واضحة ومفهومة للقياس البديل وصولاً إلى المقياس GAAP (Parrino, 2016).

كما تتطلب تعديلات اللائحة G على البند رقم (١٠) من اللائحة S-K والبند رقم (١٠) من اللائحة S-B من المسجلين الذين يستخدمون مقاييس مالية بديلة في الملفات المودعة لدى SEC تقديم:

^{١٢} تنص القاعدة ١٠٠ (b) على ما يلي: لا يجوز للشركة تقديم مقياس بديل – والذي يكون مع المعلومات المصاحبة لهذا المقياس، وأي مناقشة أخرى مصاحبة لهذا المقياس - يحتوي على بيان غير صحيح لحقيقة جوهرية أو يغفل ذكر حقيقة جوهرية ضرورية من أجل جعل عرض المقياس البديل في ضوء الظروف التي يتم تقديمها فيها غير مضل (Parrino, 2016).

- عرض تقديمي بشكل متساو أو أكبر للمقياس المعد، والمقدم وفقاً لمبادئ (GAAP)^(١٣).
- إجراء تسوية كمية للحصول على معلومات مبدئية للإختلافات بين المقاييس البديلة، والمقياس المعدة وفقاً لـGAAP.
- عرض الأسباب التي من أجلها تُفصح الإداره عن المقاييس البديل (SEC, 2003). وقد حد هذا التنظيم على وجه التحديد من طريقة ومدى الإفصاحات عن المقاييس البديلة. حيث كان الشعور السائد بعد تنفيذ اللائحة G أن الغرض من هذه اللائحة هو الحد من الإفصاح عن مقاييس الأداء البديل (Black & Christensen, 2018).
- ولا تقدم هيئة تداول الأوراق المالية إرشادات محددة لشكل التسوية بين صافي الدخل وصوّلاً إلى مقاييس الأداء البديل، ومع ذلك، يفضل أن توفر الإداره التسوية في شكل جدول أو رسم بياني (Adams & Meckfessel (2021).

(١٣) بعض أمثلة على عدم إعطاء أهمية متساوية أو أكبر لمقياس الأداء المعد وفقاً لـGAAP عن مقاييس الأداء البديل :NON GAAP

- عندما يتم التعليق على أداء الشركة فقط بمعلومات الربح غير المتتوافق مع GAAP، مع القليل من التحليل أو بدون تحليل لبيان التسوية من رقم ربح المتتوافق مع GAAP.
- ان يتم عرض رقم الربح المتتوافق مع GAAP فقط في حاشية لمعلومات الربح غير المتتوافق مع GAAP.
- تغيير التركيز الممنوح لمعلومات الربح المعد وفقاً لـGAAP والأرباح البديلة NON GAAP من فترة إلى أخرى (على سبيل المثال ، التركيز على أي رقم ربح يعطي أفضل نتيجة لفترة ما).
- عدم تقديم رقم ربح GAAP والتسوية المرتبطة به مرة واحدة على الأقل في كل مستند يحتوي على معلومات أرباح غير متتوافق مع GAAP.
- أن تكون معلومات الأرباح غير المتتوافق مع GAAP أكثر وضوحاً من معلومات الربح المتتوافق مع GAAP على الصفحة الأولى من المستند.
- عندما لا يظهر تفسير رقم الربح غير المتتوافق مع GAAP والتسوية مع رقم الربح GAAP عند استخدام رقم الربح غير المتتوافق GAAP لأول مرة (ASIC, 2011).

أن توفير التسوية في شكل جدول أو رسم بياني - بدلاً من نهج النص فقط - يحسن من فائدة المعلومات المقدمة في التسوية (Zhang & Zheng, 2011; Dilla et al., 2013) وقد عالجت هيئة تداول الأوراق المالية بشكل خاص الأسئلة المتكررة أو المتداولة (FAQs) المتعلقة بالإفصاحات عن مقياس الأداء البديل من خلال تفسيرات الإمتثال والإفصاح Compliance and Disclosure (C& DIs) Interpretaions بشأن التقارير عن مقياس الأداء البديل والصادرة في ينایر (Black & Christensen, 2018، تم تحديثها في يوليو ٢٠١١).

توفر تفسيرات الإمتثال والإفصاح C &DIs الأمثلة المحددة التالية للعروض التقديمية لمقياس الأداء البديل التي تعتبرها هيئة تداول الأوراق المالية غير ملائمة:

- تقديم قائمة الدخل المعدة وفقاً للمقياس البديل إما بشكل فردي أو في شكل تسوية مع مقياس الأداء GAAP بشكل مباشر.
- تضمين المقياس البديل في عنوان أو شرح لإصدار الأرباح، أو تقديم مقياس الأداء البديل على مقياس GAAP في العنوان أو التسمية التوضيحية.
- استخدام نمط خط عريض أو أكبر أو نمط عرض آخر لتمييز المقياس البديل أو التأكيد عليه، وتمييزه عن مقياس GAAP.
- عرض المقياس البديل قبل المقياس GAAP.
- تمييز المقياس البديل بأنه (على سبيل المثال "أداء قياسي record performance" أو "استثنائي exceptional") دون تقديم وصف بنفس الأهمية لمقياس GAAP.
- توفير إفصاح في شكل جدول عن المقاييس البديلة، دون تقديم إفصاح مشابه لمقياس GAAP.
- توفير مناقشة وتحليل للمقياس البديل دون تقديم مناقشة وتحليل واضح بنفس القدر (SEC, 2016; Parrino, 2019; Adams & Meckfessel, 2021).

وقد أوضحت (SEC) في C& DIs ، أنه على الرغم من عدم حظر مقياس الأداء البديل، فقد يتم تحديد المقياس على أنه مضلل إذا كان:

- يستثني نفقات التشغيل النقدية العادلة والمترددة اللازمة لتشغيل الأعمال.
- لا يتم تقديمها بشكل متson من سنة إلى أخرى.
- يستبعد الخسائر غير المتكررة ولكنه لا يستبعد المكاسب غير المتكررة.
- يقوم على طرق محاسبية مصممة بشكل فردي (Adams & Meckfessel, 2021).

ولم تقلل اللوائح التنظيمية المطبقة من قبل SEC من استخدام الشركات لمقاييس بديلة (Parrino, 2016). فعلى سبيل المثال أشارت دراسة Adams & Meckfessel (2021) إلى أنه في السنوات التي سبقت إصدار C & DIs في مايو ٢٠١٦ ، استمر عدد الشركات العامة التي تستخدم بانتظام المقاييس البديلة في الارتفاع. فقد انخفض عدد الشركات في مؤشر S&P 500 التي أبلغت عن نتائجها على أساس مبادئ GAAP فقط من ١١٩ شركة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٩ شركة في عام ٢٠١٥ - ٢٠١٦ خلال هذه الفترة ارتفع عدد شركات S&P 500 التي تستخدم بعض المقاييس البديلة من ٣٥١ شركة في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٨٢ شركة في ٢٠١٥ - ٢٠١٦. أيضاً وجد تقرير تحليلات المراجعة لعام ٢٠١٨ أن ٧٦٪ من الشركات المقيدة في SEC استخدمت مقياساً بديلاً واحداً على الأقل في عام ٢٠٠٦، ولكن بعد أكثر من عقد بقليل في عام ٢٠١٧ ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٦٪ من الشركات .(Analytics, 2018)

٦/١/٢/٣/٢ مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

أدى انتشار استخدام المقاييس البديلة إلى إعادة اهتمام واضعي المعايير بهذه الممارسة. على وجه الخصوص، وتولى مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) مشروع تقرير الأداء المالي في عام ٢٠١٤ ، وعمل على دراسة ما إذا كان انتشار المقاييس البديلة يشير إلى الحاجة إلى تنظيم قائمة الدخل بشكل أفضل (Black & Christensen, 2017). وقد أشارت دراسة Golden (2018) .

إلي ما ذكره Thomas Linsmeier عضو مجلس إدارة FASB السابق من أن إعادة تنظيم قائمة الدخل لتشمل المزيد من المجاميع الفرعية التفصيلية قد يخدم احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل أفضل سواء في حساب مقاييس الأداء البديلة الخاصة بهم، أو في فهم أفضل للإفصاحات عن المقاييس البديلة المقدمة من قبل المديرين.

IASB ٣/٣/٢/١/٦ مجلس معايير المحاسبة الدولية

عملت مبادرة الإفصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) على دراسة ما يعنيه التكرار المتزايد للإفصاح عن مقاييس الأداء البديلة بالنسبة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. وقد أشار Hans Hoogervorst رئيس IASB، إلى أن IASB منفتح على فكرة التعلم من استخدام المقاييس البديلة، لا سيما عندما يكون استخدام هذه المقاييس شائعاً. وأن هذه المقاييس قد تشير إلى ما يشبه ثغرة vacuum في معايير IFRS لكي يأخذها مجلس معايير المحاسبة الدولية في الاعتبار. لذلك سمح معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٣ (IAS 33) بالإفصاح عن مقاييس الأرباح البديلة، ولكن لا ينبغي إعطاء هذه الأرقام المعدلة أهمية أكبر من المقاييس المعدة وفقاً للمعايير(Charitou et al., 2018). وأن يتم توفير تسوية مع رقم صافي الدخل، وأن تشمل ملاحظات الشركة إفصاحات عن كيفية احتساب هذه المقاييس. كذلك يُسمح بالإفصاح عن الأرباح البديلة في صلب قائمة الدخل بموجب IFRS والتي تم تطبيقها في الاتحاد الأوروبي بما في ذلك المملكة المتحدة منذ عام ٢٠٠٥ (Charitou et al., 2018).

٤/٣/٢/١/٦ مجلس الرقابة على مراقبين حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية PCAOB

أما عن الرقابة على مراقبين حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) فقد حافظ عموماً على الموقف القائل بأنه نظراً لأن إعداد التقارير المتعلقة بالمقاييس البديلة قد تم تقليدياً خارج البيانات المالية التي يتم مراجعتها في البيانات المنشورة للأرباح. فإن المراجعين غير مسؤولين بشكل مباشر عن التأكيد على هذه الإفصاحات الإختيارية. ومع ذلك في السنوات الأخيرة كانت الشركات تناقص مقاييس الأداء البديلة ضمن ملفات Q-10 و K-10. علاوة

على ذلك أدى الإهتمام المتجدد من قبل كل من FASB و SEC إلى تساؤل الكثيرين عما إذا كان يجب على المراجعين أن يلعبوا دوراً مباشراً أكثر في التحقق، والتصديق على الإفصاحات الإختيارية عن مقياس الأداء البديل. وعلى وجه التحديد دعت الدراسات المتعلقة بالمراجعة المراجعين منذ فترة طويلة إلى قراءة المعلومات المالية الأخرى في ملفات 10-K و Q-10، لضمان أن جميع البيانات المقدمة تبدو معقولة، ومتسقة مع البيانات المالية التي تمت مراجعتها. ولا يقوم المراجعون بالإبلاغ علناً عن المعلومات المالية الأخرى، ولكن يتبعن عليهم إبلاغ لجنة المراجعة بما إذا كان أي شيء في ملف SEC يبدو غير متتسق مع البيانات المالية التي تمت مراجعتها. وبالتالي فإن المراجعين يتحملون بالفعل بعض المسؤولية فيما يتعلق بالمعلومات المالية المتعلقة بالمقاييس البديلة التي تظهر في تلك التقارير. ومع ذلك فإن معايير PCAOB لا تمنح المراجعين مسؤولية مباشرة فيما يتعلق بمقاييس الأداء البديلة (Black & Christensen, 2018).

٥/٣/٢/١/٦ المجالس المهنية في أوروبا

أصدرت المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية The International Organization of Securities Commission (IOSCO) في مايو ٢٠٠٢ بياناً تنببيها، وتحذيرياً على نحو مشابه للنصيحة التحذيرية الصادرة عن هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية لعام ٢٠٠١ ينص على أن الأرباح البديلة يمكن أن تكون مفيدة للمستثمرين إذا تم استخدامها وعرضها بشكل صحيح. ولكن يمكن أيضاً تضليل المستثمرين إذا كانت هذه المقاييس تُستخدم بطريقة تحجب النتائج المالية المحددة وفقاً للمعايير، أو تقدم وصفاً غير كامل للنتائج المالية الحقيقة. كما أن أحكام مكافحة الاحتيال في قوانين الأوراق المالية الوطنية تتطبق على استخدام المقاييس البديلة. وقد كانت تنببيات (IOSCO) المتعلقة بمقاييس الأداء البديل Non-GAAP على النحو التالي:

- أن يتم تقديم مقاييس الأرباح للفترة المحددة وفقاً للمعايير المطبقة بشكل واضح مع المقاييس البديل، وتوفير تسوية واضحة بين المقاييس.

- بيان منظم بحيث أنه إذا تم نشر مؤشرات أداء مالي ذات طبيعة غير متواقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في افصاحات الشركة، وما إلى ذلك يجب أن تكون مصحوبة دائماً بإشارة إلى صافي الدخل / الخسارة المعد وفقاً للمعايير المطبقة لنفس الفترة.
- أن تكون البيانات المعدة وفقاً للمقياس البديل مصحوبة دائماً بمقابلة موصوفة بوضوح مع نتائج المعايير المطبقة (IOSCO, 2002).

وفي يونيو عام ٢٠١٥، نشرت هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية The Predecessor of the European Securities and Markets Authority (ESMA) في بيان صحفي إرشاداتها بشأن مقاييس الأداء البديلة أن يتم تطبيق هذه الإرشادات على الشركات التي لديها أوراق مالية يتم تداولها في الأسواق المنظمة. كما سيتم الإشراف عليها من قبل السلطات المختصة، والهيئات الأخرى في الاتحاد الأوروبي ذات المسؤوليات المنوطة بها بموجب توجيه الشفافية Transparency Directive، أو توجيه نشرة الإكتتاب Prospectus Directive، وذلك بهدف تشجيع هذه الشركات على نشر معلومات تتسم بالشفافية، وغير متحيز، وقابلة للمقارنة حول أدائها المالي لتزويده المستخدمين بفهم شامل لأدائها. وتتوافق هذه الإرشادات مع اللوائح والتوجيهات الأخرى الصادرة عن منظمي الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا بشأن هذه المسألة. (ESMA, 2015).

٤/٢/١/٦ مقياس الأداء البديل Non-GAAP التجربة المصرية

على نحو مشابه لمعايير التقارير المالية FRS رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ بالمملكة المتحدة، ومعيار المحاسبة الدولي IAS رقم (٣٣) فإن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) (نصيب السهم في الأرباح) في الفقرة رقم (٧٣) منه يسمح للشركات بالإفصاح عن أرباح إضافية لكل سهم إلى تلك التي يتطلبها المعيار. ووفقاً لهذا المعيار يمكن الإفصاح عن مقياس الأداء البديل كمقياس إضافي لعائد السهم EPS. وبناءً على المعيار رقم (٢٢) أيضاً فإنه ينبغي الإفصاح عن النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح المحاسبة وفقاً للمقياس البديل بنفس القدر من الأهمية، وعرضه ضمن الإيضاحات المتممة لقوائم المالية. كما اشترط

المعيار أن يتم الإفصاح عن أساس قياس رقم الربح وفقاً للمقياس البديل، وما إذا كان هذا الرقم قبل أو بعد الضريبة، وأن يتم الإفصاح عن التسوية بين صافي الربح المعد وفقاً للمعيار والمقياس البديل.

ما سبق يخلص الباحث إلى أن الكثير من الجهات التنظيمية في مختلف الدول في بداية ظهور مقياس الأداء البديل قد أنكرت على ما اتبعته الكثير من الشركات، ومستخدمو القوائم المالية من استخدامهم لمقياس الأداء البديل. وكان لانتشار استخدام هذا المقياس في الكثير من الشركات بداية من الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم تبعتها باقي الشركات بالدول الأخرى التي ظهر فيها استخدام المقياس ردة فعل حازمة في بداية الأمر من الجهات التنظيمية لاعتباره مقياساً مضللاً وقد يستخدم لأغراض انتهازية أو حتى إحتيالية وذلك لعدة أسباب أهمها:

- خضوع عملية القياس والإفصاح عن المقياس البديل للسلطة التقديرية للمديرين.
- الطريقة الإنقائية التي تغلب على عملية تحديد البنود غير المتكررة، واستبعادها من المقياس المعد وفقاً للمعايير المطبقة وصولاً إلى المقياس البديل. وبالتالي الحد من اتساق المقياس، وصعوبة بل وإستحالة إجراء عملية المقارنة المتعلقة بالمقياس عبر السنوات لنفس الشركة، أو على مستوى الشركات، وقد يتم استبعاد بعض الخسائر غير المتكررة ولا يتم استبعاد المكاسب غير المتكررة، للتعبير عن الأداء بشكل أفضل.
- يقوم على طرق محاسبية مصممة بشكل فردي.
- قد يستخدم المقياس بطريقة تحجب النتائج المالية المحددة وفقاً لمبادئ المحاسبة المطبقة، أو يقدم وصفاً غير كامل للنتائج المالية الحقيقة.
- قد يتم استبعاد البنود المتكررة، أو غير المتكررة دون تقديم تفسيرات لطبيعة، وحجم عمليات الاستبعاد.

٦/٢/٥ قياس صافي الربح البديل

يتم قياس صافي الربح البديل عن طريق استبعاد أثر بعض العناصر غير المتكررة من صافي الدخل. ومع ذلك، فإن قرار تقديم الربح البديل، وتحديد العناصر المراد استبعادها من صافي الدخل في هذه العملية أمر اختياري في الولايات المتحدة ودول أخرى. بينما في جنوب إفريقيا يعد الإفصاح عن صافي الربح البديل إلزامياً، وهناك جدول تفصيلي من العناصر التي يتم استبعادها من صافي الدخل وصولاً إلى صافي الربح البديل. وقد أشارت دراسة (Venter et al., 2014) إلى أن جنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة التي لديها مثل هذا التنظيم.

وقد اختلفت الكثير من الجهات التنظيمية، والدراسات السابقة في العناصر التي يجب استبعادها من صافي الدخل وصولاً إلى مقياس الأداء البديل فعلى سبيل المثال ووفقاً لمؤشر استاندارد آند بورز S&P عن النشرة الصادرة عنه في أكتوبر ٢٠٠٢ فإنه يُظهر العناصر التي يتم إضافتها أو استبعادها من صافي الدخل من العمليات المستمرة (قبل البنود الإستثنائية) لقياس الأرباح البديلة Non-GAAP وهي كالتالي:

- العناصر التي يتم استبعادها: وتمثل في إض محلال قيمة الشهرة Goodwill Gains/losses impairment charges، والمكاسب / الخسائر من بيع الأصول from asset sales، ومكاسب المعاشات التقاعدية Pension gains، وتسويات التقاضي أو التأمين وعوائدها Litigation or insurance settlements and Reversal of prior-year proceeds، وإلغاء رسوم ومخصصات السنة السابقة charges and provisions.

- العناصر التي يتم اضافتها: وتمثل في مصروفات خيارات الأسهم للموظفين Employee stock option grant expense، ومصروفات إعادة الهيكلة من Restructuring charges from ongoing operations، و إض محلال الأصول التشغيلية القابلة للاستهلاك أو الاستنفاد Write-downs of depreciable or amortizable operating assets، وتكاليف المعاشات

التقاعدية – نتيجة تعديل تكلفة الفائدة Pension costs-revised treatment of interest cost، ونفقات البحث والتطوير المشتراء Purchased research and development expenses، والمصاريف المتعلقة بالإندماج / الإستحواذ Merger/acquisition-related expenses من أنشطة التحوط Unrealized gains/losses from hedging activities (Albring et al., 2010)

وتتمثل البنود المستبعدة في جنوب إفريقيا كما أوردته دراسة Venter et al (2014) وصولاً إلى الربح البديل في؛ إض محلال القيمة وانعكستها reversals على الشهرة والممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE)، والأصول غير الملموسة، ومكاسب صفات الشراء لغرض دمج الأعمال، والمكاسب / الخسائر من استبعاد العمليات المتوقفة، والمكاسب / الخسائر الناتجة عن استبعاد بنود الممتلكات الخاصة، والأصول غير الملموسة والإستثمارات، وإعادة تصنيف فروق تحويل العملات الأجنبية، وإعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر من الأصول المالية المتاحة للبيع المعترف بها أصلاً في حقوق الملكية، وتعديلات القيمة العادلة على الإستثمار العقاري (SAICA, 2009).

وفي عام ٢٠١٦ اضاف تقرير KPMG، أن البنود التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلى مقياس الأداء البديل وفقاً لمؤشر ASX 200 تتمثل في البنود التالية:

- **تكاليف الإستحواذ وإعادة الهيكلة:** وتتمثل في؛ التكاليف المتعلقة بالإستحواذ على الأعمال، وعمليات التخلص من الأصل disposals، وإعادة هيكلة الأعمال business restructures، والإكتتابات العامة الأولية initial public offerings.
- **التدھور أو الإضمحلال:** ويتمثل في؛ إض محلال قيمة الممتلكات والآلات والمعدات، والشهرة والأصول الأخرى غير الملموسة، والإستثمارات التي تحتسب بطريقة حقوق الملكية equity accounted investments، وإضمحلال قيمة المخزون write downs of inventories.

- **المشتقات والتحوط :** وتمثل في؛ المكاسب والخسائر المتعلقة بتعديلات القيمة العادلة على المشتقات المالية derivative financial instruments، وتأثيرات التحوط الاقتصادي economic hedges.
- **الضرائب:** وتمثل في؛ الضريبة على البنود الهامة / المعدلة، الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة، والتكاليف / الفوائد المرتبطة بالموافق الضريبية غير المؤكدة مع مصلحة الضرائب.
- **أرباح وخسائر شراء أو بيع الإستثمارات:** وتمثل في؛ الأرباح والخسائر من بيع الأصول والشركات التابعة والشركات الزميلة، المكاسب من مجموعات الأعمال (صفقات الشراء)، والمكاسب من حيازة الإستثمارات المحاسبة بطريقة حقوق الملكية.
- **تكليف تمويل إعادة الهيكلة:** وتمثل في؛ التكاليف المرتبطة بالتسوية المبكرة أو إنهاء الديون، وتسويات المشتقات derivative arrangement، وتعديل تسويات الديون modification of debt arrangements.
- **المكافآت:** وتمثل في؛ التسويات المتعلقة بالتسريح الإختياري voluntary redundancies، والمكافآت على أساس الأسهم، وتسويات المكافآت المرتبطة بالإكتتاب العام.
- **مكاسب وخسائر أخرى:** وتمثل في؛ أرباح بيع إستثمارات أخرى، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.
- **الإهلاك والاستفاذ:** وتمثل في التعديلات التي تتعلق باستبعاد بنود محددة من الإهلاك أو الإستفاذ، مثل إستفاذ الأصول غير الملموسة المكتسبة (KPMG, 2016). وأوضحت دراسة Laurion (2020) أن العناصر التي يتم استبعاد أثرها تتعلق ببنفقات الإنقباء، بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية، وتكليف الإستحواذ على الشركات، ومصاريف إعادة الهيكلة (مثل؛ التخلص من الأصول طويلة الأجل، وإنهاء العقود، وتسريح العمال)، واستفاذ الأصول غير الملموسة، والإضمحلال في القيمة (بشكل أساسي إضمحلال قيمة الشهرة).

وأشارت دراسة Black et al (2021) إلى أن الإستبعادات الأكثر شيوعاً من صافي الدخل وصولاً إلى المقياس البديل تتعلق بتكاليف إعادة الهيكلة، والحلول الضريبية tax resolutions، وعمليات الإستحواذ. كما تتعلق معظم الإستبعادات باضمحلال القيمة، واستهلاك الأصول غير الملموسة، والمكافآت المبنية على الأسهم.

ما سبق يخلص الباحث إلى أن البنود التي يستبعد أثرها تتركز فيما يلي:

- إضمحلال قيمة الشهرة، والأصول التشغيلية القابلة للإستهلاك أو الإستفاده.
- المكاسب / الخسائر من بيع الأصول، وصفقات الشراء في دمج الاعمال، واستبعاد بنود الممتلكات الخاصة والأصول غير الملموسة والإستثمارات.
- المكاسب / الخسائر من استبعاد العمليات المتوقفة.
- المكاسب / الخسائر المتعلقة بالإندماج / الإستحواذ، أو فقد السيطرة على شركة تابعة.
- البنود المعاد تصنيفها من قائمة الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل مثل؛ إعادة تصنيف فروق تحويل العملات الأجنبية.
- إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر من الأصول المالية المتاحة للبيع المعترف بها في حقوق الملكية.
- تسويات التقاضي أو التأمين وفوائدها.
- إلغاء تكاليف، ومخصصات السنة السابقة.
- تكاليف إعادة الهيكلة من العمليات الجارية.
- مكاسب / تكاليف المعاشات التقاعدية نتيجة تعديل تكلفة الفائدة.
- نفقات البحث، والتطوير المشتراء.
- المكاسب / الخسائر غير المحققة من أنشطة التحوط.

٦/١/٦ الإفصاح عن مقياس الأداء البديل، والتسوية بين المقياس البديل وصافي الدخل يتم الإفصاح عن مقياس الأداء البديل في العديد من الدول بشكل نظري، وفي تقارير تعليقات الإدارة، وبيان الربح والخساره، وعناصر الدخل الشامل الآخر، واللاحظات على

البيانات المالية وذلك حسب خيارات وفضائل الشركات والإرشادات المحددة والمتعلقة بمختلف البلدان (Clinchet al., 2018).

وقد ذكرت هيئة الأوراق المالية والإستثمارات الأسترالية (ASIC)، أنه يمكن تقديم المعلومات المالية المتعلقة بمقاييس الأداء البديل بشكل مشابه لما يلي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل الشامل.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.

ولكن لا يتم إعدادها وفقاً لمتطلبات التقارير المالية القانونية المطبقة على تلك البيانات.

كما يجب عدم تضمين المقاييس البديلة كأعمدة إضافية للقوائم المالية، أو عرضها في قسم منفصل أسفل قائمة مالية (على سبيل المثال ، أسفل قائمة الدخل الشامل، كتعديل الربح وفقاً للمعايير المطبقة للوصول إلى الربح البديل). وعلى وجه الخصوص تنص المواد ٢٩٥ الفقرة (٢) و ٣٠٣ الفقرة (٢) من قانون الشركات في أستراليا على أن القوائم المالية التي يجب تضمينها في تقرير مالي سنوي أو نصف سنوي هي تلك التي تتطلبها معايير المحاسبة. وقد أشارت (ASIC) أيضاً إلى أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المستندات التي يتم فيها عادةً الإفصاح عن المقاييس البديلة وهي:

- التقارير المالية.
- مستندات أخرى غير التقارير المالية، مثل مستندات المعاملات transaction documents (على سبيل المثال؛ المستندات المصاحبة للتقارير المالية، ونشرات السوق، والعروض التقديمية للمستثمرين، والبيانات الموجزة للمحللين).
- مستندات المعاملات الأخرى (مثل؛ النشرات الإعلامية prospectuses، والمستندات التخطيطية scheme documents، ومستندات الإستحواذ takeover documents). (ASIC, 2011)

وكنموذج للإفصاح عن صافي الربح البديل في صلب قائمة الدخل، يُذكر الإفصاح عنه في المملكة المتحدة حيث أنها دولة ذات تطبيق قوي للفانون، وأسوق رأس مال متطرفة وهي خصائص تميزها عن الدول الأوروبية الأخرى. والأهم من ذلك أن التقارير المالية في المملكة المتحدة تستند إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي إلزامية للشركات العامة في جميع أنحاء أوروبا. وهناك تناقض كبير مع المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن الأرباح البديلة بين المملكة المتحدة، والولايات المتحدة حيث تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعرض مثل هذه الإفصاحات في صلب قائمة الدخل نظراً لأهمية هذه المقاييس الأكثر وضوحاً في البيانات المالية. ومن المعلوم أن الحوافر والتأثيرات المرتبطة بالإفصاح عن الأرباح البديلة في صلب القوائم المالية تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك المرتبطة بالإفصاحات التي يتم دمجها بشكل ضئيل في الملاحظات، أو التي يتم إجراؤها في أماكن أخرى غير البيانات المالية (Charitou et al., 2018).

وقد اقترحت دراسة خليل (٢٠١٩) أن يتم الإفصاح عن ربحية السهم من صافي الربح البديل في صلب قائمة الدخل مع الإفصاح عن تسوية بين مقياس الأداء التقليدي ومقياس الأداء البديل من خلال قائمة الربح البديل وتظهر في الإيضاحات المتممة لقوائم المالية.

٦/١/٧ دوافع استخدام مقياس الأداء البديل Non-GAAP

هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن مقياس الأداء البديل Non-GAAP، له فائدة كبيرة للمستثمرين (Bhattacharya et al., 2003; Doyle et al., 2003; Lougee & Marquardt, 2004; Choi et al., 2007)

فقد ذكرت دراسة Aubert (2009) أنه في حين أن نظام الأرباح المعدة وفقاً للمعايير المطبقة يعتبر مقياساً جيداً إلا أنه يحمل أيضاً عدداً من العيوب من حيث؛ أنه يتضمن عناصر غير عادلة، وغير متكررة. وهي سمة تعيق تقييم الأرباح المستقبلية.

أما عن مقياس الأداء البديل Non-GAAP فإنه يعكس نتيجة النشاط الحقيقي للشركة بشكل أكثر دقة. حيث أنه في أثناء عملية التشغيل ستحدث الكثير من البنود غير المتكررة مثل؛ عمليات الدمج والإستحواذ، والتخلص من الأصول، وأضمحال قيمة الأصول، وما

إلى ذلك من العناصر التي لا تنتمي إلى الأنشطة التجارية أو التشغيلية الشائعة للشركة. وعندما تكون هذه المبالغ ضخمة فإن مثل هذه العناصر سيكون لها تأثير على أرباح الشركة والمقاييس المالية الأخرى وبالتالي لا يمكن أن تمثل هذه العناصر عمليات الشركة للفترة المحاسبية التي حدثت فيها. لذلك تعتقد الإدارات أن استخدام المقاييس البديلة يمكن أن يقضي على تأثير العوامل غير التشغيلية، وغير المتكررة وذلك لتمثيل عمليات التشغيل الفعلية للشركات في البيانات المالية (Dang, 2017).

كما يمكن لمقياس الأداء البديل المستخدم، والمقدم بشكل صحيح أن يساعد المستثمرين في اكتساب فهم أفضل للأداء المالي للشركة. فقد يتم استبعاد عناصر معينة من النفقات، أو إعادة قياسها، وفي هذه الحالة يقدم المقياس البديل صورة أكثر ملائمة لأرباح الشركة مقارنة بالدخل المقاس وفقاً لمبادئ المحاسبة المطبقة (IOSCO, 2002; CESR, 2005).

وقد ذكرت دراسة (Albring et al, 2010) بأنه من دوافع الإفصاح عن مقياس الأداء البديل Non-GAAP أنه أكثر تمثيلاً للأرباح التشغيلية للشركة، وأنه يوفر مقياس أداء أرباح أكثر صلة، وإستمرارية من الأرباح المعدة طبقاً لمبادئ GAAP. وعلى الرغم من أن الكثير من الأدلة في السنوات الأخيرة قد أشارت إلى أنه في حين أن هناك مدربون يستخدمون إستبعادات مقياس الأداء البديل للإبلاغ عن وجهة نظر مفرطة في التفاؤل بشأن الأداء، فإن غالبية المديرين وال محللين يستخدمون مقاييس الأداء البديلة لتصوير عمليات الشركة بصورة أكثر استدامة (Curtis et al., 2014). كما استنتجت هذه الدراسة أن الغرض من هذه الإفصاحات هو إعلام أسواق رأس المال. وبالتالي، فإن الإفصاح عن هذه المقاييس يمكن أن يقلل من عدم تماثل المعلومات، ويمد المستثمرين برقم أرباح مفيد للتتبؤ والتقييم.

ويجادل مؤيدو مقياس الأداء البديل بأن تقارير هذا المقياس تقلل من عدم تماثل المعلومات، وتساعد المستثمرين على فهم النتائج المالية للشركة بشكل أفضل لأن الإفصاحات عن مقياس الأداء البديل تستبعد تأثيرات العناصر غير المتكررة (Bhattacharya et al. 2003; Johnson et al. 2005; Lougee & Marquardt 2004). فمن خلال إجراء التسويات يمكن للمستثمرين مقارنة الأداء المالي للشركة والتباطؤ فيه بسهولة أكبر (Rahman, 2016). وفي هذا الصدد ذكرت دراسة (Dang, 2017) أن المقاييس البديلة

تعمل على الزيادة من إمكانية مقارنة المعلومات بين الشركات. حيث تتنمي الشركات المختلفة إلى صناعات مختلفة مما يقلل من إمكانية مقارنة المعلومات المالية. فعلى سبيل المثال تمتلك بعض الشركات أصولاً عالية القيمة لديها قدر أكبر من الإهلاك، وارتفاع إضمحلال، أو زيادة قيمة الأصول. وفي هذه الحالة تكون لا فائدة من مقارنة المعلومات المالية لتلك الشركات، والشركات ذات الأصول المحدودة. لذلك سيتم تعزيز إمكانية مقارنة المعلومات التجارية للشركات إذا تمكنت الشركات من استخدام مقاييس بديلة تعمل على استبعاد أثر المعلومات غير التشغيلية.

ووُجِدَت أيضًا العديد من الدراسات أدلة تشير إلى أن توفير معلومات أرباح مفيدة أو ذات مقدرة تقييمية لأصحاب المصلحة هو دافع كبير للمديرين للإفصاح عن المقاييس البديلة ومنها على سبيل المثال؛ (Entwistle, 2004; Kyung et al., 2016; Black et al., 2021).

وتتساعد المقاييس البديلة على التخفيف من حدة استجابة أسواق رأس المال للتغيرات في نتيجة أعمال الشركات. فبمجرد ظهور بعض البنود - والتي من المفترض أن يتم إستبعاد أثرها بموجب مقياس الأداء البديل - بكميات ضخمة في الشركات، سوف يتفاعل سوق رأس المال بقوة، وبالتالي ستواجهه أسعار الأسهم ومعلومات السوق الأخرى تغيرات كبيرة. لذلك سوف تعمل تسوية الأرباح، والمعلومات الأخرى بموجب مبادئ GAAP بالبنود التي يتم إستبعاد أثرها وصولاً إلى المقياس البديل، والإفصاح عن أسباب التعديل؛ يعمل ذلك على تباطؤ استجابة سوق رأس المال للتغيرات في نتيجة أعمال الشركات والمعدة وفقاً لمبادئ GAAP (Dang, 2017).

ما سبق يخلص الباحث إلى أن أهم دوافع الإعتماد على مقياس الأداء البديل تتمثل فيما يلي:

- يوفر إستبعاد أثر العناصر المؤقتة معلومات ذات قيمة أكبر عن طريق تقليل التشتت في مقياس الأرباح حيث يقتصر فقط على البنود الأكثر إستمرارية.
- يمثل مقياساً محسناً لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الشركة.

- يساعد على فهم أداء الشركة بشكل أفضل، وتحقيق المزيد من دقة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- يعد أكثر تمثيلاً للأرباح التشغيلية للشركة، وأنه يوفر مقياس أداء أرباح أكثر صلة، واستمرارية.
- يقلل من عدم تماثل المعلومات، ويساعد المستثمرين على فهم النتائج المالية للشركة بشكل أفضل.
- يوفر معلومات أكثر مقدرة تقييمية.
- يمكن المستثمرين من مقارنة الأداء المالي للشركات، والتباين فيه بسهولة أكبر من خلال إجراء التسويات، والإلتزام ببنود محددة يتم استبعاد أثرها.
- يعمل الإفصاح عن مقياس الأداء البديل على التخفيف من حدة استجابة سوق رأس المال للتغير في نتيجة أعمال الشركات المفصح عنها وفقاً لمقياس الأداء المعد وفقاً للمعايير المطبقة.
- يمكن الاعتماد على المقياس البديل في تحديد القدرة الائتمانية للشركات في حالة من القروض، كما يمكن الاعتماد على هذه المقياسات كأساس لتحديد مكافآت التنفيذيين

٨/٢/١/٦ الإنقادات الموجهة لمقياس الأداء البديل Non-GAAP

وُجهت العديد من الإنقادات لمقياس الأداء البديل وذلك لاعتباره مقياساً مضللاً، مما دفع العديد من الهيئات التنظيمية مثل؛ هيئة تداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة لإصدار نشرتها التحذيرية عام ٢٠٠١. وترجع معظم أسباب انتقاد مقياس الأداء البديل إلى عنصرين رئيسيين؛ يتعلق أحدهما بما يترتب عن طريقة القياس والإفصاح التقديرية للمديرين، وما يتترتب على ذلك من إدارة الأرباح الإنهازية، ويتتعلق العنصر الآخر بعدم الإتساق والقابلية للمقارنة الناتجة عن عدم وجود معيار موحد للعناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلى المقياس البديل. وسوف يتم عرض تفصيل هذين العنصرين على النحو التالي:

١/٨/٢/١ إنتقادات تتعلق بإدارة الأرباح الإنتهازية

يؤدي قيام المديرين بإنشاء مقاييس بديلة إلى إثارة التساؤلات حول المدى الذي يمكن أن يكون فيه هذا الإفصاح معداً لخدمة مصالحهم الشخصية بدلاً من تقديم معلومات إضافية Ribeiro et al (2019). فتتهم هذه الإفصاحات بشكل غير شائع، وتعريفها واحتسابها إلى وفقاً لتقدير الإدارة يجعلها أكثر عرضة للدعاوى الإنتهازية (Charitou et al., 2018). وقد ذكرت دراسة Ribeiro et al (2019) أن الإفصاح الإختياري عن الأرباح البديلة قد يكون محاولة للتضليل. وتوصلت بعض الدراسات الأخرى إلى أن المديرين يمارسون حرية التصرف في تصنيف المعلومات المحاسبية للتأثير على تصورات المستخدم، والتأثير على القرارات المتعلقة بالقيمة السوقية للشركة (McVay, 2006; Davis, 2002). وقد يؤدي تصنيف المديرين للعناصر التي يتم استبعادها إلى تحويل الخسارة وفقاً ل GAAP إلى أرباح وفقاً للمقياس البديل، أو نقل الشركة من الحالة التي لا تلبي فيها التوقعات على أساس GAAP إلى تلبية أو التفوق على توقعات المستخدمين على أساس المقياس البديل(Black & Christensen, 2009). وقد يستبعد المديرون في بعض الأحيان بشكل استراتيجي البنود التي تعمل على تخفيض الدخل وعدم استبعاد البنود التي تعمل على زيتها (Curtis et al. 2014).

وقد حذرت لجنة SEC من أن أي مقياس بديل قد يكون مضللاً إذا استبعد المصروفات والخسائر، ولم يستبعد أي أرباح. فقد أشارت هيئة SEC في السؤال QU رقم (100.03)، إلى أن أي مقياس بديل يمكن أن ينتهك القاعدة رقم (١٠٠) (B) من اللائحة G، إذا تم التعديل فقط بالمصروفات والخسائر غير المتكررة، في حين لم يتم التعديل بالأرباح غير المتكررة، والتي حدثت خلال نفس الفترة (SEC, 2016). وقد أدى تعديل من هذا النوع إلى إخضاع فنادق Trump للمسائلة في عام ٢٠٠٢ حيث قامت هيئة SEC برفع قضية ضدها، حيث أصدرت الشركة بياناً ربع سنوي لأرباح استبعدت فيه مصروفات لمرة واحدة من صافي دخلها وفقاً لمبادئ GAAP دون استبعاد أثر أرباح حدثت لمرة واحدة، ولم تفصح الشركة عن ذلك. ورأت هيئة تداول الأوراق المالية أن عدم قيام الشركة باستبعاد

الربح بالإضافة إلى استبعاد المصروفات خلق انتباعاً مضللاً بأن الزيادة في صافي الدخل المعلن عنها في البيان نتجت عن تحسن الأداء التشغيلي، وليس من الربح غير المستبعد أثره (Parrino, 2016).

وقد أوردت دراسة Marques (2017) أيضاً أنه يمكن استخدام الإفصاح عن مقياس الأداء البديل من قبل المديرين لمحاولة تضليل المستثمرين. وعادة ما يرتبط الدليل على السلوك الإنتحاري بما يلي:

- الإفصاح عن المقاييس البديلة التي تزيد عن صافي الدخل (عندما يكون صافي الدخل أقل من توقعات المحللين، أو رغبة المديرين).
- قيام المديرين بإجراء التسويات عن طريق استبعاد عناصر متكررة.
- توجيه مزيد من التركيز إلى المقاييس البديلة مقارنة بصفى الدخل.

٦/١/٢ إنتقادات تتعلق بعدم اتساق والقابلية للمقارنة

يشير مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أن القابلية للمقارنة تعمل على تعزيز فائدة المعلومات من خلال السماح للمستثمرين بمقارنة معلومات مماثلة حول نفس الشركة عبر الوقت، ومقارنة المعلومات حول شركة ما بمعلومات مماثلة عن شركة أخرى (FASB 2010). كما أوضح FASB أن القدرة على إجراء مقارنات قد تكون أحد أهم الأسباب التي تدعو إلى الحاجة إلى معايير إعداد التقارير المالية (FASB 2010). وبالتالي فإن إحدى المشكلات المحتملة من إنتشار تقارير الأرباح البديلة هي أن الشركات يمكن أن تحدِّد عن المبادئ المحاسبية المطبقة، وبالتالي استحالة اتساق البيانات المالية، وقابليتها للمقارنة (Black et al., 2021).

وقد ذكرت المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية (IOSCO) أن المشاكل المترتبة على استخدام مقاييس الأرباح البديلة، تحدث إذا تم استخدامها بشكل غير متسق، أو لم يتمتعريفها بشكل كافٍ قبل الشركة، أو إذا تم استخدام هذه المقاييس بطريقة ما لإخفاء النتائج المالية المحددة وفقاً لمبادئ المحاسبة المطبقة، أو تقديم وصف غير كامل لحقيقة النتائج المالية. ونظراً لأن المعلومات المالية البديلة تخرج عن الأعراف المحاسبية التقليدية فإن استخدامها

قد يجعل من الصعب على المستثمرين مقارنة المعلومات المالية للشركة مع فترات إعداد التقارير الأخرى، ومع الشركات الأخرى. لذلك يمكن أن يؤدي الإستخدام غير السليم لمقاييس الأرباح البديلة إلى تضليل المستثمرين فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة (IOSCO, 2002). كما توصلت دراسة Hassan (2019) وفق تحليل البيانات التي تم جمعها من تقارير مناقشات وتحليلات الادارة (MD&A) إلى أن الشركات تستخدم عدداً كبيراً من المقاييس البديلة التي تم الإفصاح عنها. وقد أوضحت الدراسة أيضاً أن الشركات تهمل العديد من الخصائص التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية مثل؛ القابلية للفهم، والوضوح، والقابلية المقارنة، والإلتزام بمعايير موحدة لإعداد هذه التقارير ، والإستمرارية. لذلك تشكل طرق إعداد التقارير المتعلقة بالمقاييس البديل مصدر قلق للمنظمين الذين يحاولون الحفاظ على اتساق التقارير المالية، وقابليتها للمقارنة (Gaber et al., 2020).

ومن ناحية أخرى تتعكس بعض المشاكل الأخرى والتي أدت إلى تخوف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) (2001) بشأن فائدة هذه الأرباح في الأسباب التالية:

- عدم وجود تعريفات مشتركة لعناصر الأداء المالي مما أدى إلى عدم الإتساق في عرض مقاييس الأداء المالي.
- الزيادة في تقارير الربح البديل بالتزامن مع انخفاض واضح في استخدام صافي الدخل كمقاييس للأداء.
- الخلاف حول المقاييس المالية الرئيسية التي ينبغي توفيرها في البيانات المالية (Albring et al., 2010).

وبناء على ماسبق يخلص الباحث إلى أن أهم العيوب التي تواجه مقاييس الأداء البديل والتي وجهت له إننقادات بسببها تتمثل فيما يلي:

- يؤدي خضوع تحديد العناصر التي يتم استبعاد أثرها من مقاييس الأداء التقليدي وصولاً لصافي الربح البديل لتقدير المديرين في غالب الأحيان إلى إدارة الأرباح الإنهازية، واستخدامه من قبل المديرين لخدمة مصالحهم الشخصية، أو لتلبية توقعات الأرباح، وتصورات المستثمرين.

- تعارض بعض ممارسات الإفصاح الشائعة عن مقياس الأداء البديل مع قواعد الوكالة.
- عدم الالتزام بسميات وتعريفات موحدة باختلاف الشركات، وباختلاف الدول يؤدي إلى عدم الإتساق، وصعوبة بل وإستحالة القابلية للمقارنة.
- عدم الالتزام ببنود محددة يستبعد أثرها، وتسويات من صافي الدخل وصولاً إلى الربح البديل يؤدي إلى معلومات غير متسقة، وغير قابلة للمقارنة بين الشركات، والفترات المالية.
- مع زيادة الإعتماد على مقياس الأداء البديل قد يعقب ذلك انخفاض شديد في الإعتماد على مقياس الأداء التقليدي.

٣/١/٦ تحليل الدراسات الخاصة بالمقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الأول

تناولت الدراسات العديدة من الدراسات المفضلة بين المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل، وصافي الدخل، وذلك من خلال مدى وجود علاقة بين أي من المقياسين، وسعر وعوائد الأسهم أو أحدهما باستخدام نموذج Ohlson 1995. وقد توصلت معظم الدراسات السابقة (Bradshaw & Sloan, 2002; Brown & Sivakumar 2003; Entwistle et al., 2010; Albring et al., 2010; Wieland et al., 2013; Venter et al., 2014; Ribeiro et al., 2019; Janin & Disle, 2020) لمقياس الأداء البديل أفضل عن صافي الدخل، بينما اختلفت مع تلك الدراسات دراسة (Clinchet et al., 2018)، حيث لم تجد دليلاً على زيادة المقدرة التقييمية لمقياس البديل عن صافي الدخل.

وفحصت دراسة Entwistle et al (2010) شركات S&P 500 بالولايات المتحدة عن الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤. وباستخدام نماذج أسعار الأسهم والعوائد توصلت الدراسة إلى أن الأرباح البديلة التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات الأمريكية الكبيرة، ذات مقدرة تقييمية أكبر بكثير من صافي الدخل.

واستخدمت دراسة Venter et al (2014) نماذج الإنحدار على مستوى السعر لفحص المقدرة التقييمية المتزايدة، وال المتعلقة بالإفصاحات الإلزامية عن الأرباح البديلة التي أعلنت عنها شركات جنوب إفريقيا. وكانت عينة الدراسة مكونة من ٤٢٤ شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرغ، عن السنوات من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠٠٢. وتوصلت الدراسة إلى أن الأرباح البديلة المفصح عنها بشكل إلزامي لها مقدرة تقييمية أعلى من صافي الدخل. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه نظراً لأن الإفصاح عن الأرباح البديلة إلزامي للشركات المكونة لعينة الدراسة، وأن هناك مجموعة محددة من البنود التي تلزم الشركات باستبعادها بشكل موحد، وخضوع المقياس البديل للمراجعة الإلزامية، وبالتالي فإن نتائج الدراسة لا تمتد لتشمل الشركات التي لا يخضع فيها المقياس البديل لمثل هذا التنظيم.

وتوصلت دراسة Clinch et al (2018) إلى نتائج مختلفة، حيث قامت باختبار العلاقة بين عدد من مقاييس الأداء، وسعر السهم لعينة مكونة من ٤٠٠ شركة تتبع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم جمعها من ثمان دول وهي؛ أستراليا، وفرنسا، وألمانيا، وهونغ كونغ، وإيطاليا، وسنغافورة، والسويد، والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى تقاريرها السنوية للأعوام من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٨، ومن عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣. ولم تجد الدراسة فرقاً في علاقة الأرباح / أسعار الأسهم للشركات التي استخدمت مقاييس الأداء البديلة وذلك التي لم تستخدمها، أي لا توجد مقدرة تقييمية إضافية للمقاييس البديلة المفصح عنها . إلا أن الدراسة وجدت اختلافات كبيرة في طريقة تبني المقاييس البديلة المفصح عنها باختلاف الدول.

وأجري Ribeiro et al (2019) دراسة مقارنة بين صافي الدخل، ومقاييس الأداء البديل، من حيث عدة خصائص للأرباح من بينها المقدرة التقييمية، وذلك على عينة من الشركات الأسترالية في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٤. وتوصلت الدراسة إلى أن مقاييس الأداء البديل تزيد مقدرتة التقييمية عن صافي الدخل .

وفي سياق شركات الاستثمار العقاري، تبنت دراسة Janin & Disle (2020) اختبار المقدرة التقييمية للأرباح المتكررة EPRA، كما أشارت إليه الرابطة الأوروبية للعقارات

العامة (EPRA)، كمؤشر لمقياس الأداء البديل، وذلك باستخدام عينة تتكون من ٦٨٠ شركة، في الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧، حيث تبنت شركات الاستثمار العقاري الأوروبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (٤٠) الإفصاح عن القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في الميزانية العمومية، وبالتالي الإعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة في قائمة الدخل، وتوصلت الدراسة إلى زيادة المقدرة التقييمية للمقياس البديل عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل المعد وفقاً لمعايير IFRS، وأشارت الدراسة إلى أن استبعاد البنود المؤقتة من صافي الدخل مثل التغييرات في القيمة العادلة، تعمل على حساب نتائج التشغيل الأساسية بشكل أكثر دقة.

وفي ضوء الدراسات التي تم عرضها، يخلص الباحث إلى أن معظم هذه الدراسات والتي قارنت بين المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP بالمقدرة التقييمية لصافي الدخل، توصلت إلى أن المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل أكبر من المقدرة التقييمية لصافي الدخل، ويرجع ذلك إلى أن مقياس الأداء البديل يعمل على استبعاد أثر العناصر التي تتصف بالوقتية، وعدم الاستمرارية من صافي الدخل، مما يؤدي إلى التعبير عن أداء الشركات بصورة أكثر ارتباطاً بسعر وعوائد الأسهم، وبصورة أكثر استمرارية واستدامة وبالتالي تزيد المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل عن صافي الدخل. أما فيما يخص الدراسات التي توصلت إلى انخفاض المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل عن صافي الدخل فقد عللت ذلك، بأن الإفصاح عن مقياس الأداء البديل لعينة الشركات كان غير إلزامي، وأن التسويات التي تجري على صافي الدخل وصولاً إلى مقياس الأداء البديل لا تخضع للمراجعة، وأن المديرين لهم الحرية في اختيار البنود التي يستبعد أثرها أو يضاف على صافي الدخل وصولاً إلى مقياس الأداء البديل، مما يؤدي في معظم الأحوال إلى إدارة الأرباح الإنهازية، وصعوبة إجراء المقارنة للمقياس بين الشركات، وبين الفترات المالية للشركة الواحدة، وقد ذكرت دراسة (Jorion et al 2009) أن المعلومات المحاسبية تفقد مقدرتها التقييمية مع مرور الوقت، ويرجع ذلك في غالبية الأحيان إلى زيادة إدارة الأرباح. وفي ضوء ما تم عرضه يمكن اشتقاق فرض البحث الأول على النحو التالي:

H1: توجد أفضلية معنوية للمقدرة التقييمية لمقاييس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدرة التقييمية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٦ تحليل الدراسات الخاصة بالمقدرة التنبؤية لمقاييس الأداء البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الثاني والفرض الفرعية له

أشارت دراسة الحوشى (٢٠١٨) إلى تعريف المقدرة التنبؤية على أنها "مصطلح يشير إلى مقدرة العنصر على التنبؤ بالأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية". ومن خلال استبعاد بنود قائمة الدخل التي تكون أقل فائدة في التعبير عن أداء الشركة في المستقبل، يمكن أن تكون إصلاحات المديرين عن المقايس البديلة أكثر إفاده للمستثمرين بالمقارنة بصافي الدخل من حيث التنبؤ بالأداء المستقبلي (Leung & Veenman, 2018).

وقد اهتمت بعض الدراسات بدراسة المقدرة التنبؤية بالأداء المستقبلي – سواء بالأرباح المستقبلية، أو التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أو كليهما – لكل من مقاييس الأداء البديل وصافي الدخل والمفاضلة بين المقياسيين. وقد قامت بعض الدراسات بالمفاضلة بين المقدرة التنبؤية للمقياسيين إما بشكل مباشر (Barth et al., 2012; Sinnewe et al., 2017; Leung & Veenman, 2018; Ribeiro et al., 2019) التنبؤية للعناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلى مقياس الأداء البديل (Doyle et al., 2003; Kolev et al., 2008; Bond et al., 2017; Bentley et al., 2018)، ويدل انخفاض المقدرة التنبؤية للعناصر المستبعدة على زيادة المقدرة التنبؤية للمقياس البديل عن صافي الدخل. وتوصلت بعض هذه الدراسات (Doyle et al., 2003; Kolev et al., 2008; Barth et al., 2012; Bond et al., 2017; Sinnewe et al., 2017; Leung & Veenman, 2018; Bentley et al., 2018; Ribeiro et al., 2019)، إلى أفضلية مقياس الأداء البديل عن صافي الدخل من حيث المقدرة التنبؤية.

وأجرت دراسة Bond et al (2017) إختبارات إضافية، وعينة أكبر من دراسة Kolev et al (2008)، واختبارت تأثير إصدار اللائحة G في عام ٢٠٠٣، وإصدار تفسيرات الإمتثال والإفصاح (C & DIs) في عام ٢٠١٠ على الإفصاح عن مقاييس الأداء البديل. واعتمدت الدراسة على استخدام بيانات من قواعد بيانات CRSP I / E / S و

و Compustat. وبالنسبة لاختبار أثر إصدار اللائحة G، تم استخدام إعلانات ربع سنوية من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٨ متضمنة ٥ سنوات قبل إصدار اللائحة و ٥ سنوات بعد الإصدار. وبالنسبة لاختبار أثر إصدار C & DIs ، فقد تم استخدام الإعلانات ربع السنوية من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٥ – أيضاً ٥ سنوات قبل الإصدار و ٥ سنوات بعد الإصدار – . ووجدت هذه الدراسة أن إصدار اللائحة G مرتبط بزيادة في جودة الإستبعادات من صافي الدخل وصولاً إلى مقياس الأداء البديل. وتوصلت أيضاً الدراسة إلى أن إصدار تفسيرات الإمتثال والإفصاح C & DIs – على الرغم من أنها ليست لائحة رسمية – يرتبط بزيادة في جودة الإستبعادات، مما يدل على انخفاض مقدرتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية، وبالتالي زيادة المقدرة التنبؤية لمقياس الأداء البديل عن المقدرة التنبؤية لصافي الدخل.

وأجرت دراسة Ribeiro et al (2019) باستخدام عينة من شركات ASX 500 الأسترالية في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٤ مقارنة بين مجموعة خصائص للأرباح لمقياس الأداء التقليدي ومقياس الأداء البديل، والتي شملت عدة خصائص وهي؛ الإستمرارية، وتمهيد الدخل، والمقدرة التنبؤية، والمقدرة التقييمية، والتحفظ، والوقتية. وفيما يتعلق بالمقدرة التنبؤية توصلت الدراسة إلى أن مقياس الأداء البديل أكبر مقدرة تنبؤية من صافي الدخل، كما يساعد مقياس الأداء البديل على تحسين قدرة أرباح الفترة الحالية على توقع الأداء المستقبلي للشركات.

وفي ضوء الدراسات التي تم تناولها يخلص الباحث إلى أن مقياس الأداء البديل- Non-GAAP أكبر مقدرة تنبؤية من صافي الدخل سواء من حيث؛ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أو الأرباح المستقبلية. كما يعمل مقياس الأداء البديل على استبعاد المكونات التي تتصرف بالوقتية، والتي قد يندر حدوثها مستقبلاً. وفي ضوء ذلك يمكن اشتقاق فرض البحث الثاني على النحو التالي:

H2: توجد أفضلية معنوية للمقدرة التنبؤية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدرة التنبؤية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض، تم تحليله إلى الفرضين الفرعيين التاليين:

H2a: توجد أفضلية معنوية للمقدرة التنبؤية المقاسة بالتدفقات النقدية التشغيلية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدرة التنبؤية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H2b: توجد أفضلية معنوية للمقدرة التنبؤية المقاسة بصفى الدخل المستقبلي لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدرة التنبؤية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣/٦ تحليل الدراسات الخاصة بالإستمارارية لصافي الربح البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الثالث

وقد عنيت القليل من الدراسات في حدود علم الطالب بالمقارنة بين صافي الدخل والربح البديل Non-GAAP من حيث الإستمارارية. وقد اتفقت دراسة كل من; Bhattacharya et al., 2003; Gu & Chen, 2004; Ribeiro et al., 2019 (Janin & Disle, 2020; Gee et al., 2021) على أن صافي الربح البديل يتصرف بالإستمارارية أكثر من صافي الدخل، أو أن العناصر التي يتم استبعادها من صافي الدخل وصولاً إلى الربح البديل، تتصرف بالقلب، وعدم التكرار.

فقد عملت دراسة Bhattacharya et al (2003) على تحليل عينة من ١١٤٩ مشاهدة عن الأرباح البديلة الفعلية، تم جمعها من LexisNexis. وتم إجراء الدراسة في الفترة من يناير ١٩٩٨ وحتى ديسمبر ٢٠٠٠، لتقدير المعلمات والإستمارارية للأرباح البديلة مقابل صافي الدخل. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المشاركين في السوق يرون أن الأرباح البديلة أقرب إلى الأرباح الأساسية من صافي الدخل. وأشارت الدراسة إلى أن هذه النتيجة تتناسب مع وجهة النظر التي يتبعها مؤيدو تقارير الأرباح البديلة، بأن الربح البديل هو مقياس أوضح، وأكثر استمارارية من صافي الدخل.

وخلصت دراسة Ribeiro et al (2019) إلى أن استمارارية الأرباح البديلة أعلى بكثير من إستمارارية صافي الدخل، مما يشير إلى أن العناصر المستبعدة من صافي الدخل مؤقتة إلى حد كبير.

وأشارت دراسة Janin & Disle (2020) أيضاً لمدى فائدة مقياس الأداء البديل للمستثمرين والتي تزيد عن صافي الدخل، وإلى جانب ما توصلت إليه الدراسة من زيادة المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل عن صافي الدخل، فقد توصلت أيضاً إلى أن الربح البديل أفضل من صافي الدخل من حيث الإستمرارية، حيث ي العمل على استبعاد العناصر المؤقتة مثل التغيرات في القيمة العادلة، وبالتالي فإنه لديه قدرة أكبر على نقل المعلومات حول الأرباح التي يمكن لصناديق الاستثمار العقاري توزيعها في المستقبل.

واختبرت دراسة Gee et al (2021) مدى أفضلية صافي الربح البديل من حيث الإستمرارية، عن طريق اختبار مدى إستمرارية العناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلى الربح البديل. وذلك باستخدام مؤشرات عن مدى تقلب تلك العناصر، وعدم تكرارها، وانخفاض قدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، والتడفقات النقدية التشغيلية، خلال فترات ربع سنوية. وتكونت عينة الدراسة من ٤٩٨٥٩ مشاهدة ربع سنوية لعينة مكونة من ٤١٤٧ شركة في الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٩. وقد توصلت الدراسة من بين نتائجها إلى أنه في حالة استبعاد أثر الإنهازية في قرارات المديرين باستبعاد العناصر غير المتكررة من صافي الدخل، فإن الإستبعادات من صافي الدخل تعتبر أكثر تقلباً من العناصر المدرجة بالمقاييس البديل، وتتسم هذه العناصر بانخفاض مقدرتها التنبؤية، مما يدل على أفضلية الربح البديل عن صافي الدخل من حيث استمراريتها.

وفي ضوء الدراسات التي تم تناولها يخلص الباحث إلى أن صافي الربح البديل- Non-GAAP ي العمل على استبعاد أثر العناصر غير المتكررة من صافي الدخل، للتعبير عن أداء يتصف بزيادة الإستمرارية للمقياس البديل عن صافي الدخل، واتفقـت الدراسات السابقة على أن الربح البديل يتصف بالإستمرارية أكثر من صافي الدخل، وفي ضوء ذلك يمكن اشتقاق فرض البحث الثالث على النحو التالي:

H3: يكون صافي الربح البديل Non-GAAP أكثر إستمرارية وبصورة معنوية مقارنة بـ صافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٦/٤ منهجية الدراسة

يتناول الباحث في هذه الفرعية؛ الدراسة التطبيقية. ولتحقيق هذا الهدف سينتناول الفصل كل من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وتصنيف وقياس متغيرات الدراسة، والنمذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ونتائج اختبار فروض الدراسة وتحليلها، وذلك كما يلي :

١/٤ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف هذه الدراسة التطبيقية في المقام الأول؛ إختبار فروض الدراسة التي خلص إليها الإطار النظري، والتي تتناول؛ المفاضلة بين؛ صافي الدخل، ومقاييس الأداء البديل Non-GAAP، وذلك من حيث المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية ممثلاً في؛ التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية والتنبؤ بصافي الدخل المستقبلي، والإستمرارية.

٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية (Banimahd et al., 2013; Abdallah, 2018)، في الفترة من ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠، وقد بلغت العينة النهائية للدراسة ١٣٥ شركة تعمل في ١٥ قطاعاً. وقد اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على موقع معلومات مباشر مصر، بالإضافة إلى البيانات المنشورة على الموقع الإلكترونية للشركات. ويوضح الجدول رقم (١) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة مقسمة وفقاً للقطاعات التي تتنتمي إليها.

جدول رقم (١)

عدد ونسبة شركات عينة الدراسة مقسمة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها

النسبة	عدد الشركات	القطاع
% ٤٠.٤	٦	إتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات
% ١٣.٣	١٨	أغذية ومشروبات
% ٠.٨	١	تجار وموزعون
% ٠.٨	١	خدمات النقل والشحن
% ٤٠.٤	٦	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
% ١٠.٤	١٤	رعاية صحية وأدوية
% ٨.٩	١٢	سياحة وترفيه
% ٠.٧	١	طاقة وخدمات مساندة
% ٢٢.٢	٣٠	عقارات
% ١.٥	٢	مرافق
% ٧.٤	١٠	مقاولات وإنشاءات هندسية
% ٢.٢	٣	منسوجات وسلع معمرة
% ١١.١	١٥	مواد بناء
% ٨.٩	١٢	موارد أساسية
% ٣	٤	ورق ومواد تعبئة وتغليف
% ١٠٠	١٣٥	إجمالي عدد الشركات

٦/٤/٣ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في سبعة متغيرات، وهي؛ سعر السهم، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، وصافي الدخل، ومقاييس الأداء البديل (Non-GAAP)، والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وصافي الدخل المستقبلي، ومقاييس الأداء البديل المستقبلي. وسيتم توصيف وقياس متغيرات الدراسة بالرجوع إلى كل فرض من فروض الدراسة على حده كما يلي:

٦/٤/٣/١ متغيرات فرض البحث الأول

أ- المتغير التابع:

- سعر السهم P ، ويمثل السعر السوقى لسهم الشركة (الحناوى، ٢٠١٩)، أي سعر إغفال السهم الذى تنتهي به حركة تداول البورصة تعاملاتها فى نهاية كل يوم عمل (عبد الله، ٢٠٢١)، ويقاس من خلال سعر السهم السوقى بعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية (الحناوى، ٢٠١٩؛ ٢٠١٨). (Clinchet et al., 2018)

ب- المتغيرات المستقلة:

- القيمة الدفترية لحقوق الملكية Book value: وهي القيمة الدفترية لحقوق الملكية لكل سهم (Ribeiro et al. 2019)، وهي عبارة عن إجمالي حقوق المساهمين مطروحا منها القيمة الدفترية لحقوق حملة الأسهم الممتازة (عبد الله، ٢٠٢١). ويقاس بالقيمة الدفترية لحقوق ملكية الأسهم العادية القائمة على عدد الأسهم العادية القائمة (Ribeiro et al., 2019)، وهي عبارة عن عدد الأسهم العادية المصدرة مخصوصا منها عدد أسهم الخزينة إن وجدت (عبد الله، ٢٠٢١).
- صافي الدخل NI: وهو عبارة عن نتيجة أنشطة وعمليات الشركة خلال فترة زمنية معينة. والتي يتم قياسها والإعتراف بها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق (Maria &Camelia, 2015; Nishikawa et al., 2016) . ويتم قياسه عن طريق استخدام البيانات المنشورة في قائمة الدخل لشركات العينة عن الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠ (الحناوى، ٢٠١٩؛ نويجي، ٢٠١٩؛ خليل، ٢٠١٩).
- مقياس الأداء البديل Non-GAAP: وهو مقياس يتم الإفصاح عنه اختياريا، ويتم حسابه عادةً عن طريق استبعاد بعض العناصر التي تعتبر مؤقتة أو غير متكررة من صافي الدخل(Bansal et al (2013) ، ويقاس من خلال استبعاد أثر مجموعة محددة من البنود غير المتكررة (بالإضافة أو بالخصم) من مقياس الأداء التقليدي (Venter et al., 2014) .

٦/٤/٢ متغيرات فرض البحث الثاني

أ- المتغيران التابعان:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المستقبلية CFO_{it+1} : وهي رقم يعبر عن الناتج من أنشطة التشغيل لأي نشاط تجاري أي النشاط الجاري للشركة، وهو مؤشر لمدى مساهمة عمليات الشركة الأساسية في توليد تدفقات كافية لسداد الإلتزامات وأرباح المساهمين والحفاظ على القدرات التشغيلية والقيام باستثمارات جديدة (إسماعيل، ٢٠١٧). ويقاس باستخدام قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالقسم الأول من قائمة التدفقات النقدية للشركات، وذلك في السنة التالية لسنة قياس صافي الدخل ومقاييس الأداء البديل (محمد، ٢٠١٩).
- صافي الدخل المستقبلي NI_{it+1} : وهو كما تم توصيفه بالفرض الأول، ويتم قياسه عن طريق استخدام البيانات المنصورة في قائمة الدخل لشركات العينة، في السنوات التالية لسنوات القياس (الحناوي، ٢٠١٩).

ب- المتغيران المستقلان:

- صافي الدخل NI : كما تم توصيفه وقياسه بالفرض الأول.
- مقياس الأداء البديل Non-GAAP: كما تم توصيفه وقياسه بالفرض الأول.

٦/٤/٣ متغيرات فرض البحث الثالث

أ- المتغيران التابعون:

- صافي الدخل المستقبلي NI_{it+1} : كما تم توصيفه وقياسه بالفرض الثاني.
- مقياس الأداء البديل المستقبلي $Non-GAAP_{it+1}$: وهو كما تم توصيفه بالفرض الأول، ويقاس من خلال استبعاد أثر مجموعة محددة من البنود غير المترددة (بالإضافة أو بالخصم) من صافي الدخل (Venter et al., 2014؛ خليل، ٢٠١٩)، وذلك بالسنوات التالية لسنوات القياس.

بـ- المتغيران المستقلان:

- صافي الدخل NI: كما تم توصيفه وقياسه بالفرض الأول.
- مقياس الأداء البديل Non-GAAP: كما تم توصيفه وقياسه بالفرض الأول.

٤/٦ نماذج التحليل الإحصائي

يستخدم الباحث؛ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، معامل إرتباط بيرسون للمتغيرات المستخدمة في نماذج الانحدار (Venter et al (2014). وسيتم قياس ثلاث خصائص للمقياس البديل وهي؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية. ومقارنتها بذات الخصائص لصافي الدخل، وذلك لاختبار فروض البحث الثلاثة، وذلك على النحو التالي:

٤/٦/١ نماذج اختبار الفرض الأول، والمتعلق بالمفاضلة بين صافي الدخل والمقياس البديل Non-GAAP من حيث المقدرة التقييمية

التركيز الرئيسي لدراسات المقدرة التقييمية، هو تقييم مستوى الأهمية وقوة تفسير الأرباح والقيم الدفترية للتغير في أسعار الأسهم (Hasso, 2013).

وسيتم استخدام نموذج 1995 Ohlson لاختبار الفرض الأول H1، والمتعلق باختبار مدى افضلية المقياس البديل عن صافي الدخل (Entwistle et al., 2010; Venter et al., 2014; Misund & Osmundsen, 2015; Clinch et al., 2018; Ribeiro et al., 2019)، وذلك كما يلي:

$$P_{it} = \alpha_0 + \beta_1 Bookval_{it} + \beta_2 NI_{it} + \epsilon_{it} \dots \dots \dots \quad (1)$$

حيث أن:

▪ P_{it} : سعر السهم السوقى للشركة i بعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية t،

▪ $Bookval_{it}$: القيمة الدفترية لحقوق الملكية لكل سهم للشركة i في نهاية السنة المالية t،

▪ NI_{it} : صافي الدخل لكل سهم للشركة i في نهاية السنة المالية t،

▪ ϵ_{it} : مصطلح للدلالة على الخطأ للشركة i في العام t.

، وسيتم استخدام نفس النموذج باستبدال صافي الدخل NI بالمقياس البديل وذلك كما يلي:

$$P_{i,t} = \alpha_0 + \beta_1 Bookval_{i,t} + \beta_2 NONGAAP_{it} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots \quad (2)$$

حيث أن:

NONGAAP_{it} : صافي الربح وفقاً لمقياس الأداء البديل للشركة i عن السنة t ،

وسيتم قياس المقدرة التقييمية من خلال معامل التحديد^(٤) R^2 لكل نموذج. و اختبار مدى معنوية الفروق، فالنموذج الذي يكون له معامل التحديد اكبر يكون ذا مقدرة تقييمية أعلى، ويلي ذلك اختبار مدى معنوية الفروق في معاملات التحديد (عبد الله، ٢٠٢١؛ Weiss, 2011)

٦/٤/٤/ نماذج اختبار الفرض الثاني بفرعيه، والمتعلق بالمقارنة بين صافي الدخل والمقياس البديل Non-GAAP من حيث المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية وصافي الدخل المستقبلي

سيقوم الباحث بقياس المقدرة التنبؤية لكل من صافي الدخل، ومقياس الأداء البديل Non-GAAP، لاختبار فرضي الدراسة الفرعين من الفرض الثاني H2، قياسا على دراستي (الحوشي، ٢٠١٨؛ Ribeiro et al., 2019) من خلال نماذج الانحدار التالية:

$$CFO_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots \quad (3)$$

$$CFO_{it+1} = \alpha + \beta NONGAAP_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots \quad (4)$$

$$NI_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots \quad (5)$$

$$NI_{it+1} = \alpha + \beta NONGAAP_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots \quad (6)$$

^(٤) معامل التحديد R^2 يقيس نسبة التغيير في المتغير التابع المفسرة بواسطة المتغير أو المتغيرات المستقلة، فإذا تم إجراء انحدار سعر أو عائد على المتغيرات المحاسبية، فإن معامل التحديد R^2 يعمل على قياس مقدار التغيير في أسعار أو عوائد الأسهم، التي يتم تقسيرها بواسطة المتغيرات المحاسبية المستقلة المستخدمة في الدراسة. ومن ثم، تصبح المقدرة التفسيرية مقيساً للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. غالباً ما يتم مقارنة المقدرة التفسيرية لعينات الدراسة المختلفة لاختبار مدى اختلاف المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية فيما بينها (Hasso, 2013).

حيث:

- CFO_{it+1} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i عن السنة التالية $t+1$,
- NI_{it+1} : صافي الدخل للشركة i عن السنة التالية $t+1$,
- NONGAAP_{it+1} : صافي الربح وفقاً لمقياس الأداء البديل للشركة i عن السنة التالية $t+1$.

وسيتم قياس المقدرة التنبؤية من خلال معامل التحديد (R^2), واختبار مدى معنوية الفروق في معاملات التحديد للنموذجين. فالنموذج الذي يكون له معامل تحديد أكبر يكون ذا مقدرة تنبؤية أعلى. ويلي ذلك إيجاد معنوية الفروق لمعامل التحديد للنموذجين (الحوشي، ٢٠١٨؛ Weiss, 2011).

٦/٤/٣ نماذج اختبار الفرض الثالث، والمتعلق بالمقارنة بين صافي الدخل والمقياس البديل Non-GAAP من حيث الإستمرارية

فسوف يقوم الباحث بقياس استمرارية كل من صافي الدخل، ومقياس الأداء البديل Non-GAAP لاختبار فرض الدراسة الثالث H3 من خلال نموذجي الإنحدار التاليين:

$$\text{NI}_{it+1} = \alpha + \beta \text{NI}_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots \quad (7)$$

$$\text{NONGAAP}_{it+1} = \alpha + \beta \text{NONGAAP}_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots \quad (8)$$

٦/٤/٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة

عمل الباحث على جمع بيانات عينة الدراسة بالإعتماد على برنامج Microsoft Excel، ثم تم تحليل هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (٢٥). وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics لتحديد أدنى قيمة، وأعلى قيمة، والوسط الحسابي، والإنحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.
- اختبار ما إذا كانت بيانات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، باستخدام اختباري Kolmogrov-Smirnov& Shapiro-Wilk). كما قام الباحث باختبار علاقات الإرتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل الإرتباط لبيرسون.

- إستخدام نماذج الإنحدار الخطي المتعدد لاختبار فرض الدراسة الأول، لتحديد العلاقة بين صافي الدخل أو المقياس البديل، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية كمتغيرات مستقلة، وسعر السهم كمتغير تابع.
- إستخدام نماذج الإنحدار الخطي البسيط لاختبار؛ الفرض الثاني بفرعية، والفرض الثالث. لاختبار العلاقة بين صافي الدخل أو المقياس البديل كمتغيرات مستقلة، وصافي الدخل للفترة التالية أو التدفقات النقدية التشغيلية للفترة التالية كمتغيرات تابعة، واختبار العلاقة بين صافي الدخل أو المقياس البديل كمتغيرات مستقلة، وصافي الدخل للفترة التالية أو المقياس البديل للفترة التالية كمتغيرات تابعة.
- إستخدام معامل التحديد (R^2) لتحديد مدى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لتقسيير التغير في المتغيرات التابعة.
- إستخدام اختباري Hotelling's t Test, Steiger's Z Test، لاختبار مدى معنوية الفروق في معامل التحديد التحديد (R^2)، لفرضي الدراسة الأول، والثاني بفرعية.
- تم تحديد مستوى المعنوية Significance level (P-Value) المقبول على أنه يساوي (٠.٠٥) أو أقل لقبول معنوية نموذج الإنحدار.

٦/٤/٦ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

اعتمد الباحث على عدد من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، كالوسط الحسابي، والإإنحراف المعياري، وأدنى قيمة، وأعلى قيمة. حيث توفر هذه الإحصاءات وصفا شاملاً لبيانات الدراسة. ويعرض الجدول رقم (٢) هذه الإحصاءات الوصفية على النحو التالي:

جدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	المتغير
38.076	12.168	618.580	0.035	531	P _{it}
7.452	1.200	165.788	-5.144	531	NI _{it}
7.480	1.207	150.936	-5.046	531	NONGAAP _{it}
17.768	9.230	317.153	0.053	531	BOOKVAL _{it}
4.762	0.620	43.688	-72.448	531	CFO _{it+1}
11.073	1.535	187.320	-7.631	531	NI _{it+1}
10.885	1.428	194.648	-8.231	531	NONGAAP _{it+1}

يتضح من الجدول رقم (٢) السابق أن المتوسط الحسابي لكل من ربحية السهم، المقياس البديل Non-GAAP، والقيمة الدفترية للسهم لشركات العينة قد بلغ؛ 1.200، 1.207، 9.230 على التوالي. أيضاً فإن هناك فرقاً كبيراً بين أعلى قيمة، وأدنى قيمة لهذه المتغيرات، حيث بلغ الانحراف المعياري للمتغيرات؛ 7.452، 7.480، 7.480 على التوالي وهو أعلى من المتوسط نفسه لتلك المتغيرات. كما بلغ المتوسط الحسابي لسعر السهم 12.168، بالإضافة إلى وجود فرق كبير بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لسعر السهم، لذلك بلغ الإنحراف المعياري لسعر السهم 38.076 وهو أعلى أيضاً من المتوسط الحسابي، بما يشير إلى تباين أسعار أسهم شركات العينة.

أيضاً فقد بلغ المتوسط الحسابي لكل من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وصافي الدخل المستقبلي، والمقياس البديل Non-GAAP المستقبلي؛ 1.429، 1.535، 0.620 على التوالي. بالإضافة إلى أن هناك فروقاً كبيرة بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لهذه المتغيرات، مما انعكس في قيم الإنحراف المعياري لها والتي كانت؛ 4.762، 11.073، 10.885 على التوالي، وهي أعلى من المتوسط الحسابي لهذه المتغيرات.

ويري الباحث أن تشتت قيم متغيرات عينة الدراسة، يرجع إلى أن عينة الدراسة تتكون من 531 مشاهدة تم جمعها من شركات تعمل في قطاعات مختلفة. بالإضافة إلى الظروف المختلفة التي طرأت على البيئة المصرية خلال سنوات الدراسة، من فرض العديد من قوانين الضرائب الجديدة، وقرارات تعويم الجنية المصري، وتداعيات انتشار فيروس كورونا، وغيرها. مما أثر على تعرض الكثير من الشركات لتقلبات في العرض والطلب الكلي، وأسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركات. وبالتالي يؤثر ذلك على الأرباح والتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، والذي ينعكس بدوره في تقلبات أسعار الأسهم.

٦/٧ نتائج اختبار الإرتباط لبيرسون

قام الباحث بإجراء اختبار الإرتباط لبيرسون بين كافة متغيرات الدراسة؛ المستقلة، والتابعة. حيث تساهم نتائج هذا الاختبار في تحديد مدى وجود علاقة تأثيرية بين هذه المتغيرات، وذلك قبل إجراء تحليل الانحدار. ويوضح الجدول رقم (٣) مخرجات مصفوفة الإرتباط لبيرسون، والتي توضح معاملات ارتباط كل متغير من متغيرات الدراسة مع باقي المتغيرات:

جدول رقم (٣) مصفوفة الإرتباط لبيرسون

	P _{it}	N _{It}	Non-GAAP _{it}	BOOKVAL _{it}	CFO _{it+1}	N _{It+1}	Non-GAAP _{it+1}
Pit	correlation sig	1					
NI _{it}	correlation sig	0.757 0.000	1				
Non-GAAP _{it}	correlation sig	0.911 0.000	0.914 0.000	1			
BOOKVAL _{it}	correlation sig	0.892 0.000	0.838 0.000	0.886 0.000	1		
CFO _{it+1}	correlation sig	-0.143 0.001	-0.546 0.000	-0.375 0.000	-0.249 0.000	1	
NI _{it+1}	correlation sig	0.939 0.000	0.763 0.000	0.944 0.000	0.845 0.000	-0.214 0.000	1
Non-GAAP _{it+1}	correlation sig	0.938 0.000	0.804 0.000	0.964 0.000	0.856 0.000	-0.256 0.000	0.990 0.000

يتبيّن من مصفوفة الإرتباط السابقة بالجدول رقم (٣) وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين سعر السهم وصافي الدخل، حيث بلغ معامل الارتباط (0.757) عند مستوى معنوية (0.000)، وكذلك وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين سعر السهم ومقاييس الأداء البديل Non-GAAP حيث بلغ معامل الإرتباط (0.911) عند مستوى معنوية (0.000). وبمقارنة معامل الإرتباط في الحالتين يتضح أن علاقة الإرتباط الطردية بين مقاييس الأداء البديل Non-GAAP، وسعر السهم أقوى من مثيلتها بين صافي الدخل وسعر السهم، وهو ما يعطي مؤشراً مبدئياً عن زيادة المقدرة التقييمية للمقياس البديل Non-GAAP عن صافي الدخل. وذلك ما سيتحقق منه لاحقاً عند إجراء تحليل الإنحدار.

وأوضحت مصفوفة الإرتباط أيضاً وجود علاقة إرتباط معنوية سالبة متوسطة بين صافي الدخل، والتغيرات النقدية التشغيلية المستقبلية. فقد بلغ معامل الارتباط (-0.546) عند مستوى معنوية (0.000)، في حين بلغ معامل الارتباط بين التغيرات النقدية التشغيلية المستقبلية ومقاييس الأداء البديل Non-GAAP (-0.375) عند مستوى معنوية (0.000) أي علاقة ارتباط معنوية سالبة منخفضة. لكن يظهر أن العلاقة العكسية في حالة صافي

الدخل أكبر منها في حالة مقياس الأداء البديل Non-GAAP ، وهو ما يعطي مؤشراً مبدئياً عن زيادة العلاقة التأثيرية في حالة صافي الدخل، وبالتالي زيادة مقدراته التنبؤية عن المقياس البديل. وهو ما سيتم التحقق منه بتحليل الإنحدار.

وبتحليل معاملات الإرتباط بين صافي الدخل الحالي وصافي الدخل المستقبلي، يتضح وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة. حيث بلغ معامل الإرتباط (0.763) عند مستوى معنوية (0.000). إلا ان علاقة الإرتباط المعنوية الموجبة كانت أقوى بين مقياس الأداء البديل Non-GAAP ، وصافي الدخل المستقبلي، حيث بلغ معامل الإرتباط (0.944) عند مستوى معنوية (0.000). وهو ما يدل بشكل مبدئي على زيادة المقدرة التنبؤية بصفي الدخل المستقبلي لمقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل. أيضاً فقد بلغ معامل الإرتباط بين مقياس الأداء البديل Non-GAAP الحالي والمستقبلي (0.964) عند مستوى معنوية (0.000)، وهي علاقة ارتباط معنوية موجبة قوية، وهي أكبر منها في حالة الإرتباط بين صافي الدخل الحالي وصافي الدخل المستقبلي. وهو ما يشير بشكل مبدئي إلى زيادة إستمرارية مقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل.

٨/٤ نتائج اختبار فرض البحث

يتناول الباحث فيما يلي نتائج اختبار فرض البحث، كما يلي:

٦/٤/١ نتائج اختبار الفرض الأول H1

إستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصفي الدخل، بالإعتماد على نموذجي تحليل الإنحدار (١) و (٢). وتم الإعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2)، للنموذجين، حيث أن النموذج الذي له معامل تحديد أكبر هو الأفضل (شكل مبدئي) من حيث المقدرة التقييمية. وبعد ذلك تم اختبار مدى معنوية الفروق في معاملات التحديد للنموذجين. مع العلم أنه تم قسمة المتغيرات على عدد الأسهم. ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج اختبار الفرض الأول H1 كما يلي:

جدول رقم (٥) نتائج اختبار الفرض الأول H1

Model (1)				Model (2)			
	β	t Test	P-Value		β	t Test	P-Value
N _{I_{it}}	0.032	0.883	0.378	NONGAAP _{it}	0.561	16.198	0.000
BOOKVAL _{it}	0.865	24.001	0.000	BOOKVAL _{it}	0.395	11.413	0.000
R ² معامل التحديد	0.796		R ² معامل التحديد	0.864			
F قيمة	1031.090		F قيمة	1671.756			
مستوى المعنوية	0.000		مستوى المعنوية	0.000			

يتضح من الجدول رقم (٥) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقاتين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (١)، (٢)؛ (0.796)، (0.863) على التوالي، وهو ما يشير بشكل مبدئي لزيادة المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل. وباختبار مدى معنوية الفروق بين معاملي التحديد للنموذجين، حيث كانت نتيجة احصائية t Hotelling's t (8.439)، وإحصائية z Steiger's z (8.025)، وتشير تلك النتائج إلى معنوية الفروق في معاملي التحديد (R^2) بين النموذجين. وبالتالي بدل ذلك على زيادة المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل. وبناء على ما سبق، يتم قبول فرض الدراسة الأول.

وتنتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Entwistle et al., 2010; Albring et al., 2010; Venter et al., 2014; Ribeiro et al., 2019) في حين تختلف مع نتائج دراسة (Clinch et al., 2018). وتعتبر نتائج اختبار فرض الدراسة الأول أمراً منطقياً. حيث أنه باستبعاد أثر العناصر غير المتكررة بطبيعتها من صافي الدخل وصولاً إلى المقياس البديل Non-GAAP، يؤدي ذلك إلى اقتراب رقم المقياس البديل من نتيجة الأعمال الأساسية والمترددة للشركات. الأمر الذي يؤدي بدورة إلى صلاحية المقياس البديل بصورة أكبر في تقييم أداء الشركات، واقترابة بصورة أكثر من سعر السهم السوقي لها.

H2a ٦/٤/٢ نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني

يستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد على نموذجي تحليل الانحدار (٣) و (٤). وتم الإعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذجين، بحيث يكون النموذج الذي له معامل تحديد أكبر هو الأفضل (بشكل مبدئي) من حيث المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وبعد ذلك سوف يتم اختبار مدى معنوية الفروق في معاملات التحديد للنموذجين. ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a كما يلي:

جدول رقم (٦) نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a

	Model (3)			Model (4)			P-Value
	β	t Test	P-Value		β	t Test	
N _{I_{it}}	-0.546	-15.003	0.000	NONGAAP _{it}	-0.375	-9.295	0.000
معامل التحديد R^2	0.298			معامل التحديد R^2	0.140		
F قيمة	225.091			F قيمة	86.401		
مسكوي المعنوية	0.000			مسكوي المعنوية	0.000		

يتضح من الجدول رقم (٦) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقةين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (٣)، (٤)؛ (0.298)، (0.140) على التوالي، وهو ما يشير إلى انخفاض المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لكلا النموذجين، مع زيادة المقدرة التنبؤية بها لصافي الدخل عنها لمقياس الأداء البديل Non-GAAP. وباختبار مدى معنوية الفروق بين معامل التحديد للنموذجين، حيث كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (12.142)، وإحصائية z Steiger's z (10.758)، وبما يدل على معنوية الفروق في معامل التحديد (R^2) بين النموذجين. وبالتالي يدل ذلك على زيادة المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لصافي الدخل عنها لمقياس الأداء البديل Non-GAAP. وبالتالي، يتم رفض الفرض الفرعي الأول لفرض الدراسة الثانية.

ويختلف ذلك مع ما توصلت إليه دراسات Leung & Veenman, 2018; Bentley et al., 2018; Doyle et al., 2003; et al., 2018) ، إلا أن نتيجة الفرض تتفق بشكل جزئي مع ما توصلت إليه دراسة (Sinnewe et al., 2017). وتعتبر نتيجة اختبار الفرض غير منطقية، نظراً لأن المكونات التي تتصف بالإستمرارية بالمقاييس البديل، من المفترض أن تزيد مقدرتها التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية والتي ترتبط بالنشاط الأساسي للشركات. إلا أن نتيجة اختبار الفرض قد ترجع إلى العديد من العوامل التي تعرضت لها البيئة المصرية خلال فترة الدراسة من؛ تقلبات اقتصادية بسبب العديد من القرارات الاقتصادية، مثل؛ تحرير سعر الصرف، وتداعيات انتشار فيروس كورونا، وغيرها. مما أدى إلى زيادة معدل التدفقات النقدية التشغيلية الخارجية، وتعرض الكثير من الشركات لخسائر خلال تلك الفترة. وهو ما يتشابه مع ما أشارت إليه دراسة (Sinnewe et al., 2017)، إلى أن ضعف المقدرة التنبؤية للمقاييس البديل كان في فترة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد يرجع ذلك إلى البيئة الاقتصادية الدولية الضعيفة، بما في ذلك؛ أزمة الديون السيادية الأوروبية، وسلسلة من الكوارث الطبيعية التي أثرت على الاقتصاد الأسترالي خلال هذه الفترة الزمنية.

٣/٤/٦ نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b

يستهدف هذا اختبار المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، وذلك بالإعتماد على نموذجي تحليل الإلحدار (٥) و (٦). كما تم الإعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذجين ، حيث أن النموذج الذي له معامل تحديد أكبر هو الأفضل من حيث المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي. وبعد ذلك تم اختبار مدى معنوية الفروق في معاملات التحديد للنموذجين. ويوضح الجدول رقم (٤-٧) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b كما يلي:

جدول رقم (٧) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b

Model (5)				Model (6)			
	β	t Test	P-Value		β	t Test	P-Value
N _{I_{it}}	0.763	27.117	0.000	NONGAAP _{it}	0.944	65.750	0.000
R ² معامل التحديد		0.582		معامل التحديد R ²		0.891	
F قيمة		735.311		F قيمة		4323.101	
مستوي المغفوفة		0.000		مستوي المغفوفة		0.000	

يتضح من الجدول رقم (٧) السابق معنوية كلا النماذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنماذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية النماذجين لاختبار العلاقات محل الدراسة. كما تشير النتائج، إلى أن معامل التحديد (R^2) للنماذجين (٥)، (٦) كان؛ (0.582)، (0.891) على التوالي، وهو ما يشير إلى زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل عنها بصافي الدخل. وباختبار مدى معنوية الفروق بين معامي التحديد للنماذجين، كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (-44.966)، وإحصائية Steiger's z (23.349)، بما يدل على معنوية الفروق في معامي التحديد (R^2) بين النماذجين. وبالتالي يدل ذلك على زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل، عن صافي الدخل. وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الثاني من فرض الدراسة الثانية.

وبتفق ذلك مع دراسات (Barth et al., 2012; Bond et al., 2017; Ribeiro et al., 2019) . وتعتبر نتيجة اختبار الفرض نتائجة منطقية، حيث تمثل العناصر التي تتصرف بالإستمرارية بصافي الدخل المكون الأكبر في غالب الأحيان. لذلك فمن المنطقي أن يكون رقم مقياس الأداء البديل والذي يتصرف بالإستمرارية، أكثر مقدرة تنبؤية بصافي الدخل المستقبلي عن صافي الدخل الحالي، والذي يحتوي بدوره على عناصر غير متكررة، لا تصلح للتنبؤ بالأداء المستقبلي.

H3/٦/٤ نتائج اختبار الفرض الثالث

يستهدف هذا الفرض اختبار الإستقرارية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد على نموذجي تحليل الانحدار (٧) و (٨). وسيتم الإعتماد على قيمة معامل الانحدار (β)، بحيث أنه كلما اقتربت قيمة معامل الانحدار من الواحد، دل ذلك على أن المتغير أكثر استقرارية. وإذا اقتربت قيمة معامل الانحدار من الصفر، دل ذلك على أن المتغير أقل من حيث الإستقرارية. ويوضح جدول (٨) نتائج اختبار الفرض الثالث H3 كما يلي:

جدول رقم (٨) نتائج اختبار الفرض الثالث H3

Model (7)				Model (8)			
	β	t Test	P-Value		β	t Test	P-Value
NI _{it}	0.763	27.117	0.000	NONGAAP _{it}	0.964	83.498	0.000
R ²	0.582		معامل التحديد	0.929		معامل التحديد	
F قيمة	735.311		F قيمة	6971.962		مسنوي المعنوية	
مستوى المعنوية	0.000		مستوى المعنوية	0.000			

يتضح من نتائج تحليل الانحدار بالجدول رقم (٨) أن المقدرة التفسيرية R² للنموذجين (٧)، (٨) كانت؛ (0.582)، (0.929) على التوالي. أيضاً فإن قيمة معامل الانحدار لصافي الدخل ومقياس الأداء البديل كانت؛ (0.763)، (0.964) على التوالي. وتدل النتائج على أنه على الرغم من زيادة معامل الانحدار لصافي الدخل (0.763)، إلا أن معامل الانحدار في حالة المقياس البديل (0.964) واقترابه من الواحد الصحيح يدل على أنه يتصرف بالإستقرارية بدرجة عالية أكبر من صافي الدخل، وبناء على ذلك يتم قبول فرض الدراسة الثالث.

وينتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسات (Ribeiro et al., 2019; Janin & Disle, 2020; Gee et al., 2021) وتعتبر نتيجة اختبار الفرض منطقية، حيث أن طريقة احتساب المقياس البديل، والتي تعمل على استبعاد العناصر غير المترددة بطبيعتها من صافي الدخل، تشير إلى استقرارية العناصر المكونة للمقياس البديل، واقترابها بصورة أكبر من النشاط الأساسي المستمر للشركات.

٩/٤/٦ تحليل الحساسية

اعتمد الباحث في تحليل الحساسية على إعادة تشغيل نماذج الإختبارات الأساسية في ظل تقسيم عينة الدراسة إلى عينتين فرعيتين وهما؛ عينة الشركات التي تنتمي إلى القطاعات الصناعية، وعينة الشركات التي تنتمي إلى القطاعات التجارية والخدمة. وإعادة اختبار فروض البحث (الفرض الأول H1، الفرض الثاني بفرعية H2a، H2b، والفرض الثالث H3) وذلك على النحو التالي:

٤/١/٩/١ نتائج اختبار فرض البحث باستخدام عينة الشركات الصناعية

٤/١/٩/١ نتائج اختبار فرض البحث الأول H1 باستخدام عينة الشركات الصناعية
يستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التقييمية لمقاييس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، مع إعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (١) و (٢) وذلك باستخدام عينة الشركات الصناعية. ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج اختبار فرض البحث الأول H1 باستخدام عينة الشركات الصناعية وذلك كما يلي:

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار فرض البحث الأول باستخدام عينة الشركات الصناعية

	العينة الكلية		عينة الشركات الصناعية			العينة الكلية		عينة الشركات الصناعية		
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)		
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value	
N _{H1}	0.032	0.378	-0.043	0.303	NONGAAP _{H1}	0.561	0.000	0.535	0.000	
BOOKVAL _{H1}	0.865	0.000	0.941	0.000	BOOKVAL _{H1}	0.395	0.000	0.422	0.000	
R ²	0.796		0.819		R ²	0.864		0.872		
F قيمة	1031.09		854.303		F قيمة	1671.756		1282.822		
مستوى المعنوية	0.000		0.000		مستوى المعنوية	0.000		0.000		

يتضح من الجدول رقم (٩) السابق معنوية النماذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النماذجين لاختبار العلاقةين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد (R²) للنماذجين (١)، (٢)؛ (٠.٨١٩)، (٠.٨٧٢) علي التوالي، وهو ما يشير بشكل مبدئي إلى زيادة المقدرة التقييمية للمقياس البديل عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل، وباختبار

معنوية الفروق بين معاملي التحديد لنموذجي الاختبار كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (5.963)، وإحصائية z (5.758)، بما يدل على معنوية الفروق في معاملي التحديد (R^2) بين النموذجين. وبناء على ما سبق، يتم قبول فرض البحث الأول.

٦/٤/٢ نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات الصناعية

يستهدف هذا الفرض إختبار المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، وذلك بإعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (٣) و (٤) بالإعتماد على عينة الشركات الصناعية. ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات الصناعية وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات الصناعية

	العينة الكلية		عينة الشركات الصناعية			العينة الكلية		عينة الشركات الصناعية		
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)		
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value	
N _{It}	-0.546	0.000	-0.564	0.000	NONGAAP _{It}	-0.375	0.000	-0.390	0.000	
R^2	0.298		0.318		معامل التحديد	0.140		0.152		
F قيمة	225.091		177.113		F قيمة	86.401		67.785		
مستوى المعنوية	0.000		0.000		مستوى المعنوية	0.000		0.000		

يتضح من الجدول رقم (١٠) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقتين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (٣)، (٤)؛ (0.318)، (0.152) على التوالي، وهو ما يشير إلى انخفاض المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لكلا النموذجين، مع زيادة المقدرة التنبؤية بها لصافي الدخل عنها للمقياس البديل. وباختبار مدى معنوية الفروق بين معاملي التحديد للنموذجين، حيث كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (10.571)، وإحصائية z (9.311)، مما يدل على وجود فروق معنوية في معاملي التحديد (R^2) بين

النموذجين. وبالتالي زيادة المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لصافي الدخل عنها للمقياس البديل. وبالتالي، يتم رفض الفرض الفرعي الأول لفرض البحث الثاني.

٣/٩/٦ نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b باستخدام عينة الشركات الصناعية

يستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل مقارنة بصافي الدخل، وذلك باعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (٥) و (٦) بالاعتماد على عينة الشركات الصناعية. ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b بالاعتماد على عينة الشركات الصناعية كما يلي:

جدول رقم (١١) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b عينة الشركات الصناعية

	عينة الكلية					عينة الشركات الصناعية				
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)		
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value	
NIt	0.763	0.000	0.766	0.000	NONGAAPit	0.944	0.000	0.950	0.000	
R ²	0.582		0.587		معامل التحديد R ²	0.891		0.902		
F قيمة	735.311		539.517		F قيمة	4323.101		3500.497		
مستوى المغلوبة	0.000		0.000		مستوى المغلوبة	0.000		0.000		

يتضح من الجدول رقم (١١) السابق معنوية كلا النماذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية النماذجين لاختبار العلاقتين محل الدراسة. كما تشير النتائج إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (٥)، (٦) كان؛ (0.587)، (0.902) على التوالي، وهو ما يشير إلى زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل عنها لصافي الدخل. وباختبار مدى معنوية الفروق بين معاملي التحديد للنماذجين، كانت نتيجة إحصائية t Hotelling's t (14.021)، وإحصائية z Steiger's z (11.546)، بما يدل على معنوية الفروق في معاملي التحديد (R^2) بين النماذجين. وبالتالي يدل ذلك على زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل، عن صافي الدخل. وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الثاني من فرض البحث الثاني.

٤/٩/٤ نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات الصناعية

يستهدف هذا الفرض اختبار الإستمرارية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد على إعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (٧) و (٨) على عينة الشركات الصناعية. ويوضح جدول (١٢) نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات الصناعية كما يلي:

جدول رقم (١٢) نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات الصناعية

	العينة الكلية		عينة الشركات الصناعية			العينة الكلية		عينة الشركات الصناعية		
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)		
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value	
NIt	0.763	0.000	0.766	0.000	NONGAAPit	0.964	0.000	0.965	0.000	
R ² معامل التحديد	0.582		0.587		معامل التحديد R ²	0.929		0.931		
F قيمة	735.311		539.517		F قيمة	6971.962		5121.707		
مسكوي المعنوية	0.000		0.000		مسكوي المعنوية	0.000		0.000		

يتضح من نتائج تحليل الإنحدار بالجدول رقم (١٢) أن المقدرة التفسيرية R^2 للنموذجين (٧)، (٨) كانت؛ (0.587)، (0.931) على التوالي. أيضاً فإن قيمة معامل الإنحدار لصافي الدخل ومقياس الأداء البديل كانت؛ (0.766)، (0.965) على التوالي. مما يدل على زيادة استمرارية مقياس الأداء البديل عن صافي الدخل، وبناءً على ذلك يتم قبول فرض البحث الثالث.

٥/٩/٤ نتائج اختبار فرض البحث باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

١/٥/٩/٤/٦ نتائج اختبار فرض البحث الأول H1 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية يستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد على إعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (١) و (٢) وذلك باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية. ويوضح الجدول رقم (١٣) نتائج اختبار فرض البحث الأول H1 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٣) نتائج اختبار فرض البحث الأول H1 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

	عينة الكلية		عينة الشركات التجارية والخدمية		عينة الكلية		عينة الشركات التجارية والخدمية		
	Model (1)		Model (1)		Model (2)		Model (2)		
	β	P-Value	β	P-Value	β	P-Value	β	P-Value	
N _{Itt}	0.032	0.378	0.331	0.000	NONGAAP _{Itt}	0.561	0.000	0.445	0.000
BOOKVAL _{Itt}	0.865	0.000	0.437	0.000	BOOKVAL _{Itt}	0.395	0.000	0.334	0.000
R ²	0.796		0.478		معامل التحديد R ²	0.864		0.483	
F	1031.09		67.423		F	1671.756		68.745	
مسنوي المغنوية	0.000		0.000		مسنوي المغنوية	0.000		0.000	

يتضح من الجدول رقم (١٣) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقتين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (١)، (٢)؛ (0.478)، (0.483) على التوالي، وهو ما يشير بشكل مبدئي إلى زيادة المقدرة التقييمية للمقياس البديل عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل، وباختبار معنوية الفروق بين معاملي التحديد لنموذج الإختبار كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (-0.400)، وإحصائية z (0.400)، بما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين معاملي التحديد (R^2) للنموذجين. وبناء على ما سبق، يتم رفض فرض البحث الأول.

٦/٤/٥/٢ نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

يستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للمقياس البديل مقارنة بصافي الدخل، وذلك باعادة تشغيل نموذجي تحليل الانحدار (٣) و (٤) بالإعتماد على عينة الشركات التجارية والخدمية. ويوضح الجدول رقم (١٤) نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية وذلك كما يلي:

جدول رقم (٤) نتائج اختبار الفرض الفرعى الأول للفرض الثانى H2a باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

	عينة الكلية		عينة الشركات التجارية والخدمية		عينة الكلية		عينة الشركات التجارية والخدمية		
	Model (1)		Model (1)		Model (2)		Model (2)		
	β	P-Value	β	P-Value	β	P-Value	β	P-Value	
N _{It}	-0.546	0.000	0.682	0.000	NONGAAP _{it}	-0.375	0.000	0.680	0.000
R ²	معامل التحديد	0.298	0.465	معامل التحديد	R ²	0.140	0.462		
F	قيمة	225.091	128.382	F	قيمة	86.401	127.195		
	مستوى المعنوية	0.000	0.000	مستوى المعنوية		0.000	0.000		

يتضح من الجدول رقم (٤) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقةين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (٣)، (٤)؛ (0.465)، (0.462) على التوالي، وهو ما يشير إلى انخفاض المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لكلا النموذجين، مع زيادة المقدرة التنبؤية بها لصافي الدخل عنها للمقياس البديل. وباختبار مدى معنوية الفروق بين معامي التحديد للنموذجين، حيث كانت نتيجة إحصائية t Hotelling's (0.128)، وإحصائية z Steiger's z (0.128)، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية في معامي التحديد (R^2) بين النموذجين. وبالتالي يتم رفض الفرض الفرعى الأول لفرض البحث الثاني.

٦/٤/٥/٣ نتائج اختبار الفرض الفرعى الثانى للفرض الثانى H2b باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

يستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل مقارنة بصافي الدخل، وذلك بإعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (٥) و (٦) بالإعتماد على عينة الشركات التجارية والخدمية. ويوضح الجدول رقم (١٥) نتائج اختبار الفرض الفرعى الثانى للفرض الثانى H2b بالإعتماد على عينة الشركات التجارية والخدمية كما يلى:

جدول رقم (١٥) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

	العينة الكلية		العينة الشركات التجارية والخدمية			العينة الكلية		العينة الشركات التجارية والخدمية		
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)		
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value	
N _{I_H}	0.763	0.000	0.225	0.006	NONGAAP _H	0.944	0.000	0.191	0.019	
R ² معامل التحديد	0.582		0.051		R ² معامل التحديد	0.891		0.037		
F قيمة	735.311		7.926		F قيمة	4323.101		5.608		
مسكوي المعنوية	0.000		0.000		مسكوي المعنوية	0.000		0.019		

يتضح من الجدول رقم (١٥) السابق معنوية كلا النموذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذجين؛ (0.019)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقات محل الدراسة. كما تشير النتائج بجدول التحليل الإحصائي رقم (١٥)، إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (٥)، (٦) كان؛ (0.051)، (0.037) على التوالي، وهو ما يشير مبدئياً إلى زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي لصافي الدخل عنها للمقياس البديل. وباختبار مدى ملائمة الفروق بين معامل التحديد للنموذجين، كانت نتيجة إحصائية الفروق في معامل التحديد (R^2) بين النموذجين. وبالتالي يتم رفض الفرض الفرعي الثاني من فرض البحث الثاني.

٤/٥/٦ نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية
يستهدف هذا الفرض اختبار الإستمرارية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد على إعادة تشغيل نموذجي تحليل الانحدار (٧) و (٨) باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية. ويوضح جدول (١٦) نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية كما يلي:

جدول رقم (١٦) نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

	عينة الكلية		عينة الشركات التجارية والخدمية		عينة الكلية		عينة الشركات التجارية والخدمية		
	Model (1)		Model (1)		Model (2)		Model (2)		
	β	P-Value	β	P-Value	β	P-Value	β	P-Value	
N _{I_H}	0.763	0.000	0.225	0.006	NONGAAP _H	0.964	0.000	0.790	0.000
R ²	0.582		0.051		معامل التحديد	0.929		0.625	
F قيمة	735.311		7.926		F قيمة	6971.962		246.201	
مستوي المغلوبة	0.000		0.000		مستوى المغلوبة	0.000		0.000	

يتضح من نتائج تحليل الإنحدار بالجدول رقم (١٦) أن المقدمة التفسيرية R^2 للنموذجين (٧)، (٨) كانت؛ (0.051)، (0.625) على التوالي. أيضاً فإن قيمة معامل الإنحدار لصافي الدخل ومقاييس الأداء البديل كانت؛ (0.225)، (0.790) على التوالي. مما يدل على زيادة استمرارية مقاييس الأداء البديل عن صافي الدخل، وبناء على ذلك يتم قبول فرض البحث الثالث. وفيما يلي خلاصة نتائج اختبار فروض البحث في ظل تحليل الحساسية مقارنة بالتحليل الأساسي:

تحليل الحساسية		تحليل الأساسي	صيغة الفرض
عينة الشركات الصناعية	عينة الشركات التجارية والخدمية		
تم رفضه	تم قبوله	تم قبوله	H1: توجد أفضليّة مغلوبة للمقدمة التكميّبة لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدمة التكميّبة نصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية
تم رفضه	تم رفضه	تم رفضه	H2a: توجد أفضليّة مغلوبة للمقدمة التكميّبة المقاومة بالتدفقات التكميّة التشخيصية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدمة التكميّبة نصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية
تم رفضه	تم قبوله	تم قبوله	H2b: توجد أفضليّة مغلوبة للمقدمة التكميّبة المقاومة بصافي الدخل المستكفي لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدمة التكميّبة نصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية
تم قبوله	تم قبوله	تم قبوله	H3: يكون صافي الربع البديل Non-GAAP أكثر استمرارية وبصورة مغلوبة مقارنة بصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٥/٦ النتائج والتوصيات و مجالات البحث المستقبلية

١/٥/٦ نتائج البحث

١/١/٥/٦ نتائج اختبار فروض البحث

إهتمت الدراسة في شقها العملي، باختبار مدى أفضلية مقياس الأداء البديل- Non-GAAP، عن صافي الدخل، من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، والمقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي، والإستمرارية. ويمكن عرض النتائج والإجابة على التساؤلات الواردة في مشكلة البحث على النحو التالي:

١/١/٥/٦ نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي

حيث قام الباحث بإجراء الدراسة على مستوى العينة الكلية، وقد أشارت نتائج الإختبارات إلى مايلي:

- **قبول الفرض الأول (H1)**، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي، زيادة المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP، عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل.
 - **رفض الفرض الفرعي الأول من فرض البحث الثاني (H2a)** ، حيث تبين أفضلية صافي الدخل عن مقياس الأداء البديل Non-GAAP، من حيث المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.
 - **قبول الفرض الفرعي الثاني من فرض البحث الثاني(H2b)** ، حيث أظهرت النتائج زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي لمقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل.
 - **قبول فرض البحث الثالث (H3)**، حيث أظهرت النتائج أفضلية صافي الربح البديل Non-GAAP، عن صافي الدخل من حيث الإستمرارية.
- وتعد نتائج اختبار الفرض الأول (H1)، والفرض الفرعي الثاني من الفرض الثاني (H2b)، والفرض الثالث (H3) نتائج منطقية في بيئه الاعمال المصرية؛ حيث أنه يتم استبعاد أثر العناصر غير المتكررة والتي تكون غير مرتبطة إرتباطاً مباشرأً بالنشاط الأساسي للشركات من صافي الدخل المعد وفقاً للمعايير المطبقة للحصول على المقياس البديل، وبالتالي يكون

المقياس البديل أكثر تعبيراً عن الأداء الأساسي للشركات، وبالتالي سيكون أفضل من حيث المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية.

إلا أن نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول من الفرض الثاني (H2a) تعد غير منطقية، حيث أظهرت نتيجة اختبار الفرض زيادة المقدرة التنبؤية المقاسة بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لصافي الدخل عنها لمقياس الأداء البديل على الرغم من زيادة استمرارية المقياس البديل عن صافي الدخل لاستبعاد العناصر غير المتكررة، واقترابه بصورة أكبر من الأداء التشغيلي الأساسي للشركات. إلا أنه قد يرجع السبب في هذه النتيجة إلى العديد من العوامل التي تعرضت لها البيئة المصرية خلال فترة الدراسة من التقلبات الإقتصادية نتيجة تحرير سعر الصرف، وزيادة القوانين والإلتزامات الضريبية المفروضة على الشركات، وتداعيات انتشار فيروس كورونا مما أدى إلى زيادة معدل التدفقات النقدية الخارجية، وتعرض الكثير من الشركات للخسائر خلال تلك الفترة.

٦/١/٢ نتائج اختبار فروض البحث في ظل تحليل الحساسية

حيث قام الباحث بإجراء تحليل الحساسية بتقسيم عينة الدراسة إلى عينتين فرعيتين وهما؛ عينة الشركات الصناعية، وعينة الشركات التجارية والخدمية. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- قبول الفرض الأول (H1)، على مستوى الشركات الصناعية بما يتفق مع التحليل الأساسي، بينما تم رفض الفرض في حالة عينة الشركات التجارية والخدمية بما يختلف مع التحليل الأساسي.
- رفض الفرض الفرعي الأول من فرض البحث الثاني (H2a)، على مستوى عينة الشركات الصناعية وعلى عينة الشركات التجارية والخدمية بما يتفق مع التحليل الأساسي.
- قبول الفرض الفرعي الثاني من فرض البحث الثاني (H2b) في حالة عينة الشركات الصناعية بما يتفق مع التحليل الأساسي. بينما تم رفض الفرض في حالة عينة الشركات التجارية والخدمية بما يختلف مع التحليل الأساسي.

- قبول فرض البحث الثالث (H3)، وذلك علي مستوى كل من الشركات الصناعية، و الشركات التجارية والخدمية بما يتفق مع التحليل الأساسي.

٢/٥/٦ توصيات الدراسة

في ضوء مشكلة البحث، وأهدافه، وحدوده، وما انتهي إليه من نتائج يوصي الباحث بالتزامنات التالية:-

- ضرورة أن يعمل القائمون علي وضع معايير المحاسبة المصرية، علي إضافة قائمة صافي الربح البديل Non-GAAP، إلي القوائم المالية، في شكل مشابه لقائمة الدخل الشامل. بحيث تبدأ برقم صافي الدخل، ويتم استبعاد أثر العناصر غير المتكررة منه، وصولاً إلي المقياس البديل. مع مراعاة؛ أن يتم توضيح البنود التي يتم استبعاد أثرها، وأن تتوافق تسوية بين صافي الدخل والمقياس البديل، وأن تكون تلك البنود ملزمة علي مستوى الشركات، وأن يتم تحديث تلك البنود بناء علي التغييرات التي قد تطرأ في الظروف والعوامل السياسية، والإقتصادية، والقانونية، والبيئية.
- ضرورة أن تهتم الجهات المعنية بوضع معايير المراجعة المصرية، بإضافة بنود لكيفية مراجعة المقياس البديل، والتأكد من صحة ودقة البيانات المفصح عنها، وذلك لتقليل فرص إرتکاب الأخطاء والغش. وبالتالي طمانة مستخدمي القوائم المالية من صحة البيانات، وتمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة باستثماراتهم. وأن تكون اجراءات مراجعة المقياس البديل ملزمة.
- ضرورة أن تعمل هيئة الرقابة المالية، ووزارة الاستثمار، والجهاز المركزي للمحاسبات، وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، والجهات الأخرى المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر، بعقد الندوات والدورات التدريبية للتعریف بمقياس الأداء البديل، وأهميته، وكيفية قياسه، والافصاح عنه، وكيفية مراجعته.
- ضرورة إهتمام أقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بمقياس الأداء البديل، وذلك لما له من أهمية كبيرة، والتي انعكست في اهتمام الجهات التنظيمية، والمستخدمين علي مستوى العالم به. وذلك بتحديث المناهج بصفة دورية علي مستوى مرحلة البكالوريوس، لتشمل المستجدات في علم المحاسبة والمراجعة. أيضاً الإهتمام

بذلك المقياس من جانب مرحلة الدراسات العليا، والباحثين. وأن يكون المقياس البديل موضوعاً للعديد من المؤتمرات المحاسبية.

- ضرورة التنسيق بين هيئة الرقابة المالية، وإدارة البورصة المصرية بإنشاء قاعدة بيانات للإفصاح عن التقارير المالية للشركات. وأن يتم استخدام لغة موحدة للإفصاح (على سبيل المثال؛ لغة XBRL) وذلك للتيسير على الباحثين والمستخدمين في استخراج البيانات المالية بصورة أكثر دقة، وفي وقت محدود، مما يشجع على إجراء المزيد من الأبحاث العلمية، والتوصل إلى نتائج أكثر دقة.

٣/٥/٦ مجالات البحث المستقبلية المقترحة

بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج، وفي ضوء حدوده، يقترح الباحث مجموعة من مجالات البحث المستقبلية، وذلك على النحو التالي:

- مدى أفضلية مقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل - دراسة تطبيقية على الشركات المالية المقيدة بالبورصة المصرية.
- إطار مقترن للعناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلى مقياس الأداء البديل Non-GAAP - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة.
- إطار مقترن للعناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلى مقياس الأداء البديل Non-GAAP - دراسة تطبيقية على الشركات التجارية والخدمية المقيدة بالبورصة.
- إطار مقترن لمراجعة مقياس الأداء البديل Non-GAAP - دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر الإفصاح عن مقياس الأداء البديل على قرارات مستخدمي القوائم المالية - دراسة تجريبية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو طالب، يحيى محمد. ٢٠١٦. مفهوم الدخل العادي والدخل الشامل وأثره على الأفصاح المحاسبي. *النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية*، المجلد ٢٦، العدد ٣١: ١٥ - ٢٣.
- إسماعيل، عصام عبد المنعم. ٢٠١٧. مقدمة التدفقات النقدية التشغيلية والربح المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، المجلد ٤، العدد ١: ١ - ٣١.
- الحناوي، السيد محمود. ٢٠١٩. تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركة على منفعة المعلومات المحاسبية لربحية السهم وقيمتها الدفترية لأغراض تحديد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، المجلد ٣، العدد ٣: ٢٠٧ - ٢٦٦.
- الحوشى، محمد محمود. ٢٠١٨. إختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقاييس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، المجلد ٥، العدد ٢: ٣٠٥ - ٢٥٢.
- خليل، محمد رضا عبد الفتاح. ٢٠١٩. *إطار مقترن للقياس والإفصاح عن مقاييس الأداء البديل المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً (Non-GAAP)* وأثره على تقييم المستثمرين والمحللين الماليين للأداء المالي للشركات. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

- عبد الله، ياسر محمد. ٢٠٢١. تأثير الملكية العائلية للشركات على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد ٢، العدد ١، ج ٢: ٣٨٣ - ٤٧٤.
- محمد، أحمد محمد شوقي. ٢٠١٩. مدى اختلاف المقدرتين التقييمية والتبوئية لصافي الدخل والدخل الشامل بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة في البورصة المصرية. **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**- قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد ٣، العدد ٣: ٥٦ - ٥٣.
- نويجي، حازم محفوظ. ٢٠١٩. مدى أفضلية صافي الدخل والدخل الشامل كمقاييس لأداء الشركة في التبوء بالتدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية مقارنة علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة- جامعة بنى سويف، العدد ١: ٣٩ - ٩٢.
- الجهاز المركزي للمحاسبات. ٢٠٢٠. **معايير المحاسبة المصرية** - قرار رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠. الوقائع المصرية، العدد ٤٣ اتابع(ب).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adams, M. T., & Meckfessel, M. D. 2021. Are all non-GAAP disclosures created equal?. *Business Horizons*, 64(1): 7- 18.
- Albring, S. M., Cabán-García, M. T., & Reck, J. L. 2010. The value relevance of a non-GAAP performance metric to the capital markets. *Review of Accounting and Finance*, 9(3): 264- 284
- Analytics, A. 2018. *Long-Term Trends In Non-GAAP Disclosures: A three-year overview*. <https://blog.auditanalytics.com/long-term-trends-in-non-gaap-disclosures-a-three-year-overview/>
- Andrejcik, D. 2017. Value Relevance of Profit or Loss and Comprehensive Income in the Slovak Republic. Open University (United Kingdom).
- Aubert, F. 2009. The relative informativeness of GAAP and pro forma earnings announcements in France. *Available at SSRN* 1414423.
- Australian Securities and Investments Commission (ASIC). 2011. *Regulatory Guide 230 – Disclosing Non-IFRS Financial Information*, Australian Securities and Investments Commission, available at: www.asic.gov.au
- Badertscher, B. A. 2011. Overvaluation and the choice of alternative earnings management mechanisms. *The Accounting Review*, 86(5): 1491- 1518.
- Bansal, N., Seetharaman, A., & Wang, X. F. 2013. Managerial risk-taking incentives and non-GAAP earnings disclosures. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 9(1): 100- 121.
- Barth, M. E., Gow, I. D., & Taylor, D. J. 2012. Why do pro forma and Street earnings not reflect changes in GAAP? Evidence from SFAS 123R. *Review of Accounting Studies*, 17(3): 526- 562.
- Bentley, J. W., Christensen, T. E., Gee, K. H., & Whipple, B. C. 2018. Disentangling managers' and analysts' non-GAAP reporting. *Journal of Accounting Research*, 56(4): 1039- 1081.
- Bhattacharya, N., Black, E. L., Christensen, T. E., & Larson, C. R. 2003. Assessing the relative informativeness and permanence of pro forma earnings and GAAP operating earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 36(1-3): 285- 319.

- Bhattacharya, N., Black, E. L., Christensen, T. E., & Mergenthaler, R. D. 2004. Empirical evidence on recent trends in pro forma reporting. *Accounting Horizons*, 18(1): 27- 43.
- Black, D. E., Black, E. L., Christensen, T. E., & Heninger, W. G. 2012. Has the regulation of pro forma reporting in the US changed investors' perceptions of pro forma earnings disclosures?. *Journal of Business Finance & Accounting*, 39(7-8): 876- 904.
- Black, D. E., & Christensen, T. E. 2009. US managers' use of 'pro forma' adjustments to meet strategic earnings targets. *Journal of Business Finance & Accounting*, 36(3-4): 297- 326.
- Black, D. E., & Christensen, T. E. 2018. Policy implications of research on non-GAAP reporting. *Research in Accounting Regulation*, 30(1): 1- 7.
- Black, D. E., Christensen, T. E., Ciesielski, J. T., & Whipple, B. C. 2018. Non-GAAP reporting: Evidence from academia and current practice. *Journal of Business Finance & Accounting*, 45(3-4): 259- 294.
- Black, D. E., Christensen, T. E., Ciesielski, J. T., & Whipple, B. C. 2021. Non-GAAP Earnings: A Consistency and Comparability Crisis?. *Contemporary Accounting Research*, 38(3): 1712- 1747.
- Black, E. L., Christensen, T. E., Kiosse, P. V., & Steffen, T. D. 2017. Has the regulation of non-GAAP disclosures influenced managers' use of aggressive earnings exclusions?. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 32(2): 209- 240.
- Bond, D., Czernkowski, R., Lee, Y. S., & Loyeung, A. 2017. Market reaction to non-GAAP earnings around SEC regulation. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 13(3): 193- 208.
- Bowen, R. M., Davis, A. K., & Matsumoto, D. A. 2005. Emphasis on pro forma versus GAAP earnings in quarterly press releases: Determinants, SEC intervention, and market reactions. *The Accounting Review*, 80(4), 1011- 1038.
- Bradshaw, M. T., & Sloan, R. G. 2002. GAAP versus the street: An empirical assessment of two alternative definitions of earnings. *Journal of Accounting Research*, 40(1): 41- 66.

- Bray, C. 2001. SEC looking at pro forma earnings with purpose in mind. *Dow Jones Newswires*, 8. Available at: <https://www.jstor.org/stable/30243790>
- Brown, L. D., & Sivakumar, K. 2003. Comparing the value relevance of two operating income measures. *Review of Accounting Studies*, 8(4): 561- 572.
- Canadian Securities Administrators (CSA). 2003. CSA Staff Notice: 52-306 - Non-GAAP Financial Measures. *Retrieved from Canadian Securities Administrators website*. Available at: <http://www.osc.gov.on.ca/en/13626.htm>.
- Canadian Securities Administrators. 2016. *CSA Staff Notice 52-306 (Revised) - Non-GAAP Financial Measures*. Available at: http://www.osc.ca/sites/default/files/pdfs/irps/csa_20160114_52-306_non-gaap.pdf
- CFA UK. 2015. *Non-IFRS earnings and alternative performance measures: Ensuring a level playing field*. URL <https://secure.cfauk.org/>
- Charitou, A., Floropoulos, N., Karamanou, I., & Loizides, G. 2018. Non-GAAP earnings disclosures on the face of the income statement by UK firms: The effect on market liquidity. *The International Journal of Accounting*, 53(3): 183- 202.
- Choi, Y. S., Lin, S., Walker, M., & Young, S. 2007. Disagreement over the persistence of earnings components: evidence on the properties of management-specific adjustments to GAAP earnings. *Review of Accounting Studies*, 12(4): 595- 622.
- Christensen, T. E., Pei, H., Pierce, S. R., & Tan, L. 2019. Non-GAAP reporting following debt covenant violations. *Review of Accounting Studies*, 24(2): 629- 664.
- Christensen, T. E., Gomez, E., Ma, M., & Pan, J. 2021. Analysts' role in shaping non-GAAP reporting: evidence from a natural experiment. *Review of Accounting Studies*, 26(1): 172- 217.
- Clinch, G., Tarca, A., & Wee, M. 2018. The value relevance of IFRS earnings totals and subtotals and non-GAAP performance measures. *Available at SSRN 3178567*.

- Committee of European Securities Regulators CESR. 2005. Recommendation on Alternative Performance Measures – CESR Recommendation 178b, *Committee of European Securities Regulators*, available at: www.cers-eu.org
- Curtis, A. B., McVay, S. E., & Whipple, B. C. 2014. The disclosure of non-GAAP earnings information in the presence of transitory gains. *The Accounting Review*, 89(3): 933- 958.
- Dang, S. 2017. Research on Application of Non-GAAP Financial Measures to Overseas Listed Companies. *DEStech Transactions on Social Science, Education and Human Science*, (msie).
- Davis, A. K. 2002. The value relevance of revenue for Internet firms: Does reporting grossed-up or barter revenue make a difference?. *Journal of Accounting Research*, 40(2): 445- 477.
- Dilla, W. N., Janvrin, D. J., & Jeffrey, C. 2013. The impact of graphical displays of pro forma earnings information on professional and nonprofessional investors' earnings judgments. *Behavioral Research in Accounting*, 25(1): 37- 60.
- Doyle, J. T., Lundholm, R. J., & Soliman, M. T. 2003. The predictive value of expenses excluded from pro forma earnings. *Review of Accounting Studies*, 8(2-3): 145- 174.
- Entwistle, G., Feltham, G., & Mbagwu, C. 2004. Voluntary disclosure practices: The use of pro forma reporting. *Journal of Applied Corporate Finance*, 16(2-3): 73- 80.
- Entwistle, G. M., Feltham, G. D., & Mbagwu, C. 2006a. Financial reporting regulation and the reporting of pro forma earnings. *Accounting Horizons*, 20(1): 39- 55.
- Entwistle, G., Feltham, G., & Mbagwu, C. 2006b. Misleading disclosure of pro forma earnings: An empirical examination. *Journal of Business Ethics*, 69(4): 355- 372.
- Entwistle, G. M., Feltham, G. D., & Mbagwu, C. 2010. The value relevance of alternative earnings measures: a comparison of pro forma, GAAP, and I/B/E/S earnings. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 25(2): 261- 288.

- European Financial Reporting Advisory Group EFRAG. 2009. “Pro-active accounting activities in Europe: performance reporting”, *A European Discussion Paper*.
- **European Securities and Markets Authority ESMA.** 2015. Press Release ESMA/2015/1068 – ESMA Publishes Guidelines for Issuers Performance Measures, European Securities and Markets Authority, available at: www.esma.europa.eu
- **Financial Accounting Standards Board FASB.** 2001. “Proposal for a new agenda project. Reporting information about the financial performance of business enterprises: focusing on the form and content of financial statements”, available at: www.fasb.org/project/performance.pdf
- **Financial Accounting Standards Board FASB.** 2010. Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Norwalk, CT: Financial Accounting Foundation, available at: <https://www.fasb.org/>
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. M., & Schipper, K. 2004. Costs of equity and earnings attributes. *The accounting review*, 79(4): 967-1010.
- Frankel, R., McVay, S., & Soliman, M. 2011. Non-GAAP earnings and board independence. *Review of Accounting Studies*, 16(4): 719- 744.
- Gaber, M., Garas, S., & Lusk, E. J. 2020. Audit risk calibration: Extending the Non-GAAP SEC-Filter. *International Journal of Research in Business and Social Science* (2147-4478), 9(4): 182-195.
- Goel, S. 2012. Financial Reporting—the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management. *Procedia Economics and Finance*, 3: 576- 581.
- Golden, R. 2017. Why the FASB cares about non-GAAP performance measures. *FASB Outlook: From the Chairman's Desk*, 1Q2017.
- Gee, K. H., Li, K., & Whipple, B. C. 2021. A Firm-Quarter Measure of Non-GAAP Exclusion Persistence. Available at SSRN 3825314.

- Guillamon-Saorin, E., Isidro, H., & Marques, A. 2017. Impression management and non-GAAP disclosure in earnings announcements. *Journal of Business Finance & Accounting*, 44(3-4): 448- 479.
- Gu, Z., & Chen, T. 2004. Analysts' treatment of nonrecurring items in street earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 38: 129-170.
- Hassan, S. 2019. *Non-GAAP Financial Measures: Evidence From Canada* (Doctoral dissertation, Ryerson University).
- Hasso, T. 2013. *Family Ownership and the Value-relevance of Accounting Information* (Doctoral dissertation, Bond University).
- Heflin, F., & Hsu, C. 2008. The impact of the SEC's regulation of non-GAAP disclosures. *Journal of Accounting and Economics*, 46(2-3): 349- 365.
- Hitz, J. M. 2010. Press release disclosure of 'pro forma' earnings metrics by large German corporations—Empirical evidence and regulatory recommendations. *Accounting in Europe*, 7(1): 63- 86.
- Hiltzik, M. 2016. “*Silicon valley nightmare: SEC wants to crack down on screwball accounting gimmicks*”, available at: <https://www.latimes.com/business/hiltzik/la-fi-hiltzik-silicon-valley-accounting-snap-htmlstory.html>
- Ibrani, E. Y., Faisal, F., & Handayani, Y. D. 2019. Determinant of non-GAAP earnings management practices and its impact on firm value. *Cogent Business & Management*, 6(1), 1666642:1- 17.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2008. Preliminary Views on Financial Statement Presentation, *Discussion Paper*, IASB, London.
- IFAC. 2014. Developing and reporting supplementary financial measures - Definition, principles and disclosures.
- International Accounting Standards Board. 2017. Disclosure Initiative-Principles of Disclosure.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2018. Conceptual Framework for Financial Reporting.

- *International Organization of Securities Commission(IOSCO)*. 2002. Cautionary Statement Regarding Non-GAAP Results Measures, International Organization of Securities Commission, available at: www.iosco.org
- Isidro, H., & Marques, A. 2013. The effects of compensation and board quality on non-GAAP disclosures in Europe. *The International Journal of Accounting*, 48(3): 289- 317.
- Isidro, H., & Marques, A. 2015. The role of institutional and economic factors in the strategic use of non-GAAP disclosures to beat earnings benchmarks. *European Accounting Review*, 24(1), 95- 128.
- Janin, R., & Disle, C. 2020. The Value Relevance of Non-GAAP Earnings: The Case of EPRA Earnings for European Real Estate Investment Trusts (REITS). *Available at SSRN 3647366*.
- Jennings, R., & Marques, A. 2011. The joint effects of corporate governance and regulation on the disclosure of manager-adjusted non-GAAP earnings in the US. *Journal of Business Finance & Accounting*, 38(3-4): 364- 394.
- Johnson, A., Percy, M., Stevenson-Clarke, P., & Cameron, R. 2014. The Impact of the Disclosure of Non-GAAP Earnings in Australian Annual Reports on Non-Sophisticated Users. *Australian Accounting Review*, 24(3): 207- 217.
- Johnson, W. B., & Schwartz Jr, W. C. 2005. Are investors misled by “pro forma” earnings?. *Contemporary Accounting Research*, 22(4), 915- 963.
- Jorion, P., Shi, C., & Zhang, S. 2009. Tightening credit standards: the role of accounting quality. *Review of Accounting Studies*, 14(1): 123- 160.
- Kolev, K., Marquardt, C. A., & McVay, S. E. 2008. SEC scrutiny and the evolution of non-GAAP reporting. *The Accounting Review*, 83(1): 157- 184.
- Kothari, S. P. 2001. Capital markets research in accounting. *Journal of accounting and economics*, 31(1-3): 105- 231.

- *KPMG*,.. 2010. Underlying profits report FY10, Audit (KPMG, Melbourne).
- ***KPMG*,.. 2016. KPMG's review of 30 ASX200 companies for non-IFRS performance measures in 2015 Annual Reports.** Available at:
<https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/2016/05/review-non-ifrs-performance-measures-asx200-february-2016.pdf>
- Kyung, H., Lee, H., & Ng, J. 2016. *Does Non-GAAP Earnings Disclosure Improve the Quality of GAAP Earnings? Evidence from the Recognition of Goodwill Impairment Losses*. Working Paper.
- Laurion, H. 2020. Implications of Non-GAAP earnings for real activities and accounting choices. *Journal of Accounting and Economics*, 70(1), 101333.
- Leung, E., & Veenman, D. 2018. Non-GAAP earnings disclosure in loss firms. *Journal of Accounting Research*, 56(4): 1083- 1137.
- Lougee, B. A., & Marquardt, C. A. 2004. Earnings informativeness and strategic disclosure: An empirical examination of “pro forma” earnings. *The Accounting Review*, 79(3): 769- 795.
- Malone, L., Tarca, A., & Wee, M. 2016. IFRS non-GAAP earnings disclosures and fair value measurement. *Accounting & Finance*, 56(1): 59- 97.
- Maria, G., & Camelia, M. 2015. Comprehensive Income Reporting by Listed Companies on the Bucharest Stock Exchange. Econometric Study. Ovidius University Annals, *Series Economic Sciences*, 15(1).
- Marques, A. 2006. SEC interventions and the frequency and usefulness of non-GAAP financial measures. *Review of Accounting Studies*, 11(4): 549- 574.
- Marques, A. 2010. Disclosure strategies among S&P 500 firms: Evidence on the disclosure of non-GAAP financial measures and financial statements in earnings press releases. *The British Accounting Review*, 42(2): 119- 131.

- Marques, A. 2017. Non-GAAP earnings: International overview and suggestions for future research. *Meditari Accountancy Research*, 25(3):318- 335.
- McVay, S. E. 2006. Earnings management using classification shifting: An examination of core earnings and special items. *The Accounting Review*, 81(3): 501- 531.
- Misund, B., & Osmundsen, P. 2015. The value-relevance of accounting figures in the oil and gas industry: Cash flows or accruals. *Petroleum Accounting and Financial Management Journal*, 34(2): 90- 110.
- Mulford, C. W. and Comiskey, E. E. 2002. The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices (*New York: John Wiley*).
- Nichols, N. B., Gray, S. J., & Street, D. L. 2005. Pro Forma adjustments to GAAP earnings: Bias, materiality, and SEC action. *Research in Accounting Regulation*, 18: 29- 52.
- Nishikawa, I., Kamiya, T., & Kawanishi, Y. 2016. The definitions of net income and comprehensive income and their implications for measurement. *Accounting Horizons*, 30(4): 511- 516.
- O'hanlon, J. F., & Pope, P. F. 1999. The value-relevance of UK dirty surplus accounting flows. *The British Accounting Review*, 31(4): 459-482.
- Ohlson, J. A. 1995. Earnings, book values, and dividends in equity valuation. *Contemporary accounting research*, 11(2): 661- 687.
- Parrino, R. J. 2016. New compliance guidance by SEC staff signals increased scrutiny of non-GAAP financial measures. *Journal of Investment Compliance*, 17(4): 23- 33.
- Parrino, R. J. 2019. Bringing order to non-GAAP financial measures: SEC sues to enforce “equal-or-greater-prominence” requirement. *Journal of Investment Compliance*, 20(4): 51- 57.
- Phillips Jr, T. J., Luehlfing, M. S., & Vallario, C. W. 2002. Hazy reporting. *Journal of Accountancy*, 194(2): 47- 53.

- Pitt, H. (2001). Remarks before the AICPA governing council. *Miami Beach, FL.*
- *PricewaterhouseCoopers*. 2007. Presentation of Income Under IFRS: Flexibility and Consistency Explored.
- Rahman, A. 2016. Inconsistencies and Composition, and the Value Relevance of Non-GAAP Earnings of Red Chip Companies. In *American Accounting Association*. *American Accounting Association (AAA)*.
- Ramli, I. 2018. The Relevant Value of Accounting Information on the Adoption of the IFRS in the Capital Market: Evidence in the Indonesian Banking Industry. In State-of-the-Art Theories and Empirical Evidence. *Springer, Singapore*: 107- 125.
- Ribeiro, A., Shan, Y., & Taylor, S. 2019. Non-GAAP earnings and the earnings quality trade-off. *Abacus*, 55(1): 6- 41.
- Schiff, A. I., & Schiff, J. B. 2003. In search of a pro forma earnings standard. *Management Accounting Quarterly*, 5(1), 40.
- *Securities and Exchange Commission (SEC)*. 2001. Cautionary Advice Regarding the Use of "Pro Forma" Financial Information in Earnings Releases No. 33-8039, 34-45124, FR-59. Retrieved from <https://www.sec.gov/rules/other/33-8039.htm>.
- *Securities and Exchange Commission (SEC)*. 2003, Conditions for Use of Non-GAAP Financial Measures. available at: <https://www.sec.gov/rules/final/33-8176.htm>
- Seetharaman, A., Wang, X., & Zhang, S. 2014. An empirical analysis of the effects of accounting expertise in audit committees on non-GAAP earnings exclusions. *Accounting Horizons*, 28(1): 17- 37.
- Sinnewe, E., Harrison, J. L., & Wijeweera, A. 2017. Future Cash Flow Predictability of Non-IFRS Earnings: Australian Evidence. *Australian Accounting Review*, 27(2): 118- 128.
- *South African Institute of Chartered Accountants (SAICA)*. 2004. Circular 7/2004: Status and Effective Dates of Statements of Generally Accepted Accounting Practice (GAAP) and Interpretations of Statements of GAAP, Johannesburg, SAICA.

- *Standard & Poor's* 2002. Standard & Poor's Core Earnings Technical Bulletin, available at: https://nanopdf.com/download/standard-and-poors-core-earnings-technical-bulletin_pdf
- Turner, L.E. 2000. "**Remarks to the 39th annual corporate counsel institute**", available at: www.sec.gov/news/speech/spch418.htm
- Venter, E. R., Emanuel, D., & Cahan, S. F. 2014. The value relevance of mandatory non-GAAP earnings. *Abacus*, 50(1): 1- 24.
- Wang, G. 2014. The presentation arrangements of pro forma earnings disclosures: Managerial incentives and market responses. *Accounting and Finance Research*, 3(3): 27- 42.
- Weil, J. 2001. Companies pollute earnings reports leaving p/e ratios hard to calculate. *The Wall Street Journal*, 21.
- Weiss, B.A. 2011. Hotelling's t Test and Steiger's Z test calculator [Computer software] Available from <https://blogs.gwu.edu/weissba/teaching/calculators/hotellings-t-and-steigers-z-tests/>
- Wieland, M. M., Dawkins, M. C., & Dugan, M. T. 2013. The differential value relevance of S&P's core earnings versus GAAP earnings: the role of stock option expense. *Journal of Business Finance & Accounting*, 40(1-2): 55- 81.
- Zhang, H., & Zheng, L. 2011. The valuation impact of reconciling pro forma earnings to GAAP earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 51(1-2): 186- 202.